بسم الله الرّحمن الرحيم

صوت البحرين

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

May 2000. Issue No. 208
العدد ٢٠٨، مايو ٢٠٠٠م، محرم/صفر ١٤٢١ هـ

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

أربعة مجالات للعمل الوطني المشترك تستدعي التطوير

بعد ان فشل «العهد الجديد» في اصلاح الوضع السياسي في البلاد تكرست القناعة بضرورة استمرار النضال السلمي، ضد عقلية الاستبداد والقمع، بأساليب جديدة وعبر بوابات أوسع في الداخل والخارج. واصبح من بين اهداف المعارضة منع تطبيع العلاقة بين الضحية والجزار لانها ستكون على حساب الضحية. وهناك الآن اربعة محاور للعمل الوطني المشترك الذي يجب ان يتطور بشكل اكبر في الفترة المقبلة. وهذا العمل ليس جديداً على شعب البحرين الذي صمد طوال السبعين عاما الماضية صفا واحدا ضد سياسات الاستبداد وأفشل كل محاولات العائلة الحاكمة لتمزيق الصف وتفتيت الكلمة. وشهد كل عقد من العقود السبعة الماضية مواجهات من نوع او آخر بين ابناء البحرين والعائلة الخليفية التي ترفض حكم البلاد وفق قواعد مكتوبة، وتصر على التحكم بأبناء البحرين بالعقلية نفسها التي تحكم العلاقة بين السيد والعبد. وما تزال عقليتهم تدفعهم للاعتقاد بان البلاد ومن عليها ملك لهم، فهي «المملكة العربية الخليفية» التي أسسها «احمد الفاتح» الذي «فتح» البحرين وكأنها لم تكن بلدا مسلما قبل قدومه المشؤوم اليها. نربط هنا الحاصر بالماضي للتدليل على استمرار نمط التفكير السائد لدى رموز الحكم والذي يوجه تصرفاتهم تجاه ابناء اوال.

نقول ان هناك اربعة ابعاد للعمل الوطني المشترك يجب ان يشترك الجميع في توضيح معالمها: السياسي والحقوقي والثقافي والاجتماعي. فعلى الصعيد السياسي حددت العريضة الشعبية التي وقعها ٢٥ الفا من المواطنين المطالب السياسية التي يتفق ابناء البحرين عليها وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد والسماح للمواطنين بالمشاركة السياسية واعطاء المرأة حقوقها السياسية التي حرمتها العائلة الحاكمة منها. يضاف الى ذلك علاج تبعات الازمة السياسية منذ حل المجلس الوطني وتعطيل العمل بدستور البلاد ويستدعي ذلك اطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين والغاء قوانين الطوارئ خصوصا قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة. هذه المطالب السياسية هي أدنى ما يمكن طرحه في عالم توسعت فيه دائرة الحريات وتلاشت فيه الانظمة الديكتاتورية، وهي مطالب معتدلة ومشروعة واساسية لتشكيل مجتمع مدني حديث. وهذه المطالب تمثل اجماعا وطنيا فشلت الحكومة في ضربه برغم محاولاتها القمعية المتكررة. ولكي تصبح ارضية صلبة فان فصائل المعارضة مطالبة بالمساهمة المتواصلة في التعبير عنها بالاساليب الممكنة سواء بكتابة المقالات في الاعلام الدولي ام بالمحاضرات المحلية والندوات والعطاء الثقافي المتعدد الاشكال، ام من خلال المنظمات الديمقراطية في العالم.

اما على الصعيد الحقوقي فقد اثبتت النشاطات المشتركة التي قامت بها الجهات الحقوقية البحرينية شرعية عملها وتناغم تلك الاعمال مع الاجندة العالمية حول حقوق الانسان. وكان لتعاون المواطنين وخصوصا ضحايا الاعتقال التعسفي والتعذيب والابعاد القسري دوره في توفير المادة اللازمة لعرض القضية على الجهات الحقوقية الدولية بما في ذلك لجنة حقوق الانسان واللجنة الفرعية لحقوق الانسان التابعتان للامم المتحدة. وحتى الآن ما تزال قضية شعب البحرين تحظى باهتمام تلك الجهات كما حصل الشهر الماضي في جنيف. وقد أثبتت وقائع الدورة الـ ٥٦ للجنة حقوق الانسان في جنيف ان اساليب التشويش والتضليل التي تمارسها الحكومة لا يمكن ان تصمد امام الحقائق الدامغة التي يوفرها ناشطو حقوق الانسان البحرينيون للمجتمع الدولي. وبرغم ان الحكومة خصصت ميزانية عملاقة لتسويق الاجراءات الشكلية التي قامت بها مؤخرا ومنها اطلاق سراح بعض الموقوفين ظلما، فقد فشلت في اقناع العالم بعدم وجود مشكلة حقوق انسان في البحرين. وبسبب تلاعبها في دعوة وفد من لجنة الاعتقال التعسفي لزيارة البلاد تنفيذا للوعد الذي قطعته على نفسها قبل عامين، فقد اصبحت الآن مهددة بصدور ادانة دولية ضدها من قبل اللجنة الفرعية لحقوق الانسان. واكدت مصادر مطلعة ان الحكومة تبذل المستحيل لمنع صدور مثل تلك الادانة، وتتصل ببعض الشخصيات الحقوقية الفاسدة لدعمها في جنيف، وتقدم الدعم المادي لجهات حقوقية معينة للوقوف ضد ضحايا التعذيب. وهنا يتطلب الوضع تعاونا متواصلا

التتمة ص ٨

○ خرجت الشهر الماضي مسيرات دينية عملاقة بمناسبة موسم العاشوراء، شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين رافعين شعاراتهم المعهودة. وشهدت اغلب مناطق البلاد خروج المسيرات التي بلغت ذروتها في العاشر من المحرم (١٤ أبريل). وتخللت بعض تلك المسيرات هتافات بالمطالب الوطنية العادلة فيما كانت قوات الشغب الاجنبية متواجدة بكثافة خصوصا في العاصمة، المنامة. وشهدت المواكب الدينية في السنوات الماضية استفزازات شرسة من قبل تلك القوات، ولكن المواطنين التزموا النظام كعادتهم ورفضوا الانجرار الى تلك الاستفزازات.

○ حفلت الدورة الـ ٥٦ للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة التي عقدت الشهر الماضي في جنيف اهتماما دوليا واسعا بقضية انتهاكات حقوق الانسان في البحرين. فقد شاركت بعض المنظمات الحقوقية الدولية بمداخلات تصف استمرار الانتهاكات في البحرين، ومن تلك المنظمات المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب ولجنة الحوار بين الاديان ومنظمة ليبريشن، والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان. وتطرقت كلمة الاتحاد السويسري لقضية منع زيارة وفد الاعتقال التعسفي التابع للامم المتحدة الى البحرين، كما عبر الاتحاد الاوروبي عن اسفه لرفض الحكومة السماح بزيارة ذلك الوفد. وكانت حكومة البحرين قد أوفدت اكبر بعثة لحضور اجتماعات الدورة الامر الذي اعتبره المراقبون تأكيدا لوجود انتهاكات صارخة لحقوق الانسان تسعى الحكومة للتشويش على الجهود الهادفة لفضحها.

○ نشرت صحيفة «لا كوربير» السويسرية في عددها الصادر في ١٥ أبريل مقالا كبيرا شجب السماح بحضور عبد العزيز عطية الله آل خليفة اجتماعات الدورة الـ ٥٦ للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. واكد المقال ان عطية الله معذب معروف ولا يحق له حضور اجتماعات دولية تناقش اوضاع حقوق الانسان. ونقل المقال عن ناشطين حقوقيين استياءهم الشديد بسبب حضوره. كما نسب الى احد اعضاء الوفد الامريكي الرسمي قوله ان الوفد لديه تعليمات رسمية من الحكومة الامريكية بعدم الاتصال بأي شكل من الاشكال بعطية الله آل خليفة.

○ شنت قوات التعذيب الحكومية حملات اعتقالات عديدة خلال الشهر الماضي شملت عددا من الاطفال وذلك تحسبا لفعاليات موسم العاشوراء. وأصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب مناشدات لوقف الاعتقالات واطلاق سراح المعتقلين والتحقيق في ذلك ووقف التعذيب بحقهم على الفور. وفي الوقت نفسه منعت العائلة الخليفية الحاكمة احد المواطنين من العودة الى البلاد وقامت بترحيله من المطار بعد يوم واحد فقط من وصوله، ولم تذكر الحكومة اسباب ذلك الابعاد القسري. وأبعدت الحكومة الشهر الماضي ايضا عائلة بحرينية كانت عائدة من الدنمارك. وقد تم ايقاف العائلة ثلاثة ايام قبل ابعادها.

○ نشرت صحيفة «القدس العربي» اللندنية مقالا للاستاذ محمد جابر صباح حول اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين. وكان مقالا قويا جدا اكد فيه الكاتب الذي هو عضو بالمجلس الوطني المنتخب الذي حله الامير السابق ان المطالبة باعادة العمل بالدستور ليس جريمة يعتقل المواطن بسببها. ونشرت كذلك مقالا للاستاذ احمد الذوادي، المعارض الذي يعيش في المنفى منذ اكثر من ثلاثين عاما، حول لجنة حقوق الانسان التي شكلتها الحكومة للدفاع عنها في المحافل الدولية، واعتبر ذلك خطوة حكومية اخرى غير موفقة بعد ان فشلت اللجنة في انجاز اي شيء يذكر. وتجدر الاشارة الى ان الامر الوحيد الذي قامت به منذ انشائها حتى الآن هو ذهاب رئيسها الى جنيف ودفاعه المستميت باسم اللجنة عن الحكومة. وقد تأكد للناشطين الحقوقيين الدوليين ان هذه اللجنة أنشئت للدفاع عن آل خليفة وليس عن ابناء البحرين.

○ مع اقتراب موعد المرافعات امام محكمة العدل الدولية في لاهاي تسارعت جهود الحكومة لحمل حكومة قطر على سحب قضية الخلاف الحدودي بين البلدين من المحكمة. وتم تبادل الزيارات بين المنامة والدوحة في اطار سباق حكومة البحرين مع الزمن للتوصل الى اتفاق مع الدوحة حول القضية. وتجدر الاشارة الى ان الحكومة قصّرت كثيرا في توفير الوثائق لاثبات موقف البحرين بشأن جزر حوار وعوّلت على الاساليب البدوية لحل المشكلة، الامر الذي صبّ لصالح قطر. وحتى وقت قريب بقيت جزر حوار مغلقة امام المواطنين ولم تسمح لهم بزيارتها الا بعد احتدام المشكلة مع قطر قبل بضع سنوات.

أبعاد التقارب البحريني – القطري وأزمة النزاع الحدودي

ربما توحي الاتصالات السياسية بين الدوحة والمنامة ان علاقات الحكومتين قد تجاوزت عقد الماضي وان مستقبل تلك العلاقات سوف يكون زاهرا. غير ان من يراقب تلك التطورات سوف يجد ان حكومة البحرين اجبرت على التراجع عن الكثير من المواقف والسياسات التي التزمتها في السنوات الاخيرة تجاه قطر ومنها مشاركتها في المحاولة الانقلابية ضد الامير الحالي واعتقال مواطنين قطريين ومحاكمتهم بشكل صوري بشكل استفزازي، والهجمة الاعلامية الشرسة التي قام بها الاعلام المحلي ضد حكومة قطر حتى بلغ الامر الى وصف وزير خارجية قطر بـ «الحاوي». فلم يمر على تلك القضايا سوى بضعة اعوام، وبالتالي فان الحديث عن انتهاء صفحة الماضي بشكل كامل قد يكون بعيدا عن الواقع. وما يمكن اخذه في الحسبان هو ان العائلة الخليفية الحاكمة في البحرين شعرت بخطأ السياسات التي انتهجت في السابق خصوصا مع الجيران، ومن بينهم قطر وايران وقررت الايحاء بوجود تغيير حقيقي في الداخل والخارج. غير ان المراقبين لا يرون اختلافا جوهريا في السياسات ازاء الوضع الداخلي على الاقل، فالقمع ما يزال قائما على قدم وساق، والاعتقالات لم تتوقف، والابعاد القسري مستمر.

وعلى صعيد الخارج فقد انتهجت حكومة البحرين في العامين الماضيين سياسة ترطيب المواقف مع الدول المهمة لاستقرار اوضاع آل خليفة ومنها دولة قطر المجاورة. وتنطلق حكومة البحرين في سياساتها الحالية ازاء الدوحة على عدد من الاسس منها ما يلي:
١ – محاصرة الخلاف الحدودي الذي يتوقع ان تبدأ محكمة العدل الدولية في لاهاي النظر فيه هذا الشهر، ٢ – الشعور بعدم القدرة على مواجهة حكومة قطر سياسيا او اعلاميا وبالتالي فان آل خليفة سيكونون هم المهزومين دائما في اية مواجهة ضمن هذه الاطر، ٣ – التفرغ للملف الداخلي وذلك بالانتقام من الجهات التي عارضت العائلة الحاكمة خلال السنوات الماضية، ٤ – الحد من أبعاد اية نتائج سلبية قد تنتج في ما يخص المشكلة الحدودية مع قطر، وذلك بتحسين العلاقات قبل انطلاق صفارة الحكم في نهاية المباراة.

وحيث ان البلدين ينتظران بدء مرافعات محكمة العدل الدولية فقد اصبح من الضروري، من وجهة نظر آل خليفة، بذل ما هو ممكن لاحتواء الخلاف الحدودي ومحاولة حله بالتفاهم المباشر بين الطرفين بدون وساطات. فقد فشلت كل الوساطات السابقة ولم يعد ثمة مجال لتضييع الوقت بانتظار وساطات جديدة. ويدرك المراقبون ان حكومة البحرين فشلت في الاستعداد الكافي لمواجهة استحقاقات الخلاف الحدودي امام المحكمة الدولية، وبدلا من ان تخصص ميزانية كافية لجمع الوثائق التي تدعم الموقف البحريني في المحكمة، كثفت جهودها على قمع المواطنين وحركتهم الدستورية، معتقدة ان استمرار المعارضة يضعف الموقف الرسمي التفاوضي. وتعتقد الحكومة انها قضت تماما على تلك المعارضة وان بامكانها التعاطي مع الاستحقاقات الخارجية. وهذه السياسة الفوقية تتجاهل حقيقة مهمة وهي انه ما دامت هناك مطالب عادلة فسوف يبقى النظام ضعيفا ما لم يتخذ خطوات جادة لاصلاح الوضع السياسي. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية كانت حكومة البحرين تبدو الطرف الاضعف في الصف الخليجي بسبب غياب الدعم الشعبي لها. وهذه الحقيقة ما تزال قائمة حتى الآن خصوصا بعد ان اتضح للمواطنين ان رئيس الوزراء انتهج سياسة امنية صارمة وتجاهل مستلزمات حل الخلاف الحدودي، وان اولوياته ركزت على قمع المواطنين وفشلت في الاهتمام الكافي بالهموم المرتبطة بالعلاقات مع الجيران.

واذا كانت وساطات الجهات الخليجية الاخرى ومن بينها السعودية قد فشلت في ايجاد حل للخلاف الحدودي مع قطر، فان الاتصالات المباشرة التي ابتدأت في الشهور الاخيرة لن تستطيع تغيير توجه السياسة القطرية في ما يتعلق بالخلاف مع آل خليفة حول جزر حوار. وتسعى العائلة الخليفية لطرح مسألة الزيارة كبعد في الخلاف الحدودي، الامر الذي يزيد الامور تعقيدا ويشجع القطريين في موقفهم. فالزيارة لم تكن يوما شأنا مرتبطا بشعب البحرين بل هي شأن مرتبط بالتاريخ الخليفي وحده. وحتى جزر حوار المتنازع على السيادة عليها كانت منطقة محظورة امام المواطنين، وكان افراد آل خليفة وحدهم قادرين على زيارتها، ولم يسمح لاي من المواطنين بمشاهدتها الا بعد ان تفاقمت المشكلة مع قطر بشأن المناطق الحدودية. ويدرك المواطنون هذه الحقيقة ويأخذون على الحكومة سعيها لتوريطهم في نزاع قديم – جديد لخدمة مصالح العائلة الحاكمة فيما تتجاهل تلك العائلة مطالب الشعب العادلة. ويتحدّون العائلة الخليفية ان تفتح لهم ابواب الجزر الاخرى مثل ام النعسان وام الصبان (المحمدية) وجدة (الخليفية) ليستطيعوا التمتع بما بها من جمال طبيعي. ويستبعد ان تكون للاتصالات الجارية بين مبعوثي العائلة الخلفية ودولة قطر اية انعكاسات ايجابية على صعيد العلاقات المرتبطة بجزر حوار. فقد اعلنت الدوحة مرارا بانها لن تسحب القضية من المحكمة الدولية الا اذا تم التوصل فعلا الى حل اخوي.

مشكلة الحكم في البحرين انه يشعر بانفصاله عن المواطنين، الامر الذي يدفع رموزه لقمع تطلعات الشعب بالقوة، وهذا يقود الى تفاعل متسلسل يزيد المشكلة تفاقما. ويقف شعب البحرين اليوم باحثا عن بر الامان بعد عقود من الطوفان السياسي والامني الذي غمر البلاد بالمَاسي والاحزان. وطالما تمنت المعارضة على الحكومة الاستماع الى المنطق السوي والتخلي عن العجرفة والتطرف في المواقف ولكن بدون جدوى. ويدرك المهتمون بالشأن البحريني انه ما دام رئيس الوزراء حاضرا في الساحة السياسية فلن يكون هناك امن او استقرار في المنطقة. وبالتالي فالمطلب المهم الذي يجب ان لا يغفل يتمثل بالنظر في مدى الحكمة من استمرار الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في منصبه بعد ان قضى فيه قرابة الثلاثين عاما. ان المشكلة الحدودية مع قطر تبدو محصورة بالنزاع الحدودي ولكن المطلعين على خفايا الامور يدركون انها اوسع من ذلك وانها عنوان لخلاف سياسي يزداد تعمقا كلما ازداد آل خليفة قمعا لشعبهم وازداد الوضع القطري انفتاحا. وهذا هو الدرس الذي لا يريد رئيس وزراء البحرين ان يفهمه او يعترف بوجوده.

صحيفة «لا كوريير» السويسرية: عطية الله معذب معروف وحضوره في جنيف اهانة للمجتمع الدولي

نشرت صحيفة «لا كوريير» في عددها الصادر في ١٧ أبريل ٢٠٠٠ مقالا بعنوان: معذب يشارك في لجنة حقوق الانسان». وجاء في المقال: اذا كانت لجنة حقوق الانسان منذ سنوات تمثل المؤتمر الاممي الاكثر جذبا لاهتمام المراقبين، فقد اصبحت هي الاخرى مراقبة. فرغم كل الجهودالتي قام بها لاخفاء هويته كان حضور الرجل واضحا في المحفل الذي يضم آلاف المبعوثين. اننا نتحدث هنا عن عضو وفد البحرين، الشيخ عبد العزيز عطية الله آل خليفة، محافظ العاصمة المنامة وقريب الامير الحاكم. ان سمعة هذا الرجل الذي حاول ألا يكون له أثر ضمن هذا المحفل يمكن ان تثير الكثير من الجدل. فهو الرئيس السابق للجنة الامنية في الدولة ومعروف انه معذب بارز. وعندما تم التعرف عليه من قبل «لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين»، وهي منظمة غير حكومية وعضو بالفيدرالية الدولية لحقوق الانسان التي مقرها في باريس، اتضح ان الشيخ غير مسجل في القائمة الرسمية للمشاركين، ولكن سكرتارية اللجنة استطاعت ان تتأكد من مشاركته، موضحة ان البعثة الرسمية يمكنها ان لا تضع على القائمة اسم ممثل عنها، بطلب من حكومتها. لكن حضوره الدائم ضمن الوفد في قاعة الاجتماعات في اللجنة تجعل منه رئيسا فعليا ان لم نقل رسميا للوفد. وبصفته الحالية كمحافظ منذ سنتين فانه يتحمل مسؤوليات مهمة في المجال الامني للعاصمة التي مورس فيها التعذيب، كما كان شأنه عندما كان في قسم المخابرات.

السيد جو ستورك، مدير قسم الشرق الاوسط في منظمة هيومن رايتس ووج (لجنة مراقبة حقوق الانسان) ومقرها واشنطن لم يتردد في القول بان حضور الشيخ عبد العزيز عطية الله آل خليفة، ضمن وفد البحرين الرسمي الى لجنة حقوق الانسان هذا العام هو تعدّ كبير على الامم المتحدة وعلى كل ضحايا انتهاكات حقوق الانسان في العالم أجمع، لذلك يعتبر مفاجأة ان حكومته لم تضع اسمه ضمن القائمة العلنية للبعثة.

أما جوانا فيشلر ممثلة هيومن رايتس ووج في الدورة فلم تخف تعجبها قائلة: «اننا شاهدنا ضحايا التعذيب يتحولون الى ممثلين لدولهم عندما يتغير نظام الحكم، لكننا لم نشهد قط معذبا يحضر اللجنة وخاصة عندما يكون ممارسا لعمله. وحسب ما ذكرته المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب، فان التعذيب لا يزال احدى الوسائل الممارسة في البحرين لا نتزاع ا لمعلومات والضغط على المعتقلين.

منذ زمن طويل

منذ عام ١٩٧٥ قام الامير بحل البرلمان حيث ان غالبيته منتخبة وقام بالغاء المواد الدستورية المتعلقة بالحريات الاساسية، ويعتبر الامير رأس الدولة. وما بين الاعوام ١٩٧٥ – ١٩٩٧ شهدت البلاد اضطرابات خطيرة قمعت بقوة. واذا كنا اليوم نستطيع ان نتحدث عن هدوء فان ذلك نتيجة القبضة الحديدية للحكم. فقد أضحى النفي القسري ممارسة روتينية تطال البحرينيين الذين يسعون للعودة الى بلدهم، ولكن يتم ايقافهم في المطار والتحقيق معهم (وقد يمتد ذلك لاسابيع) ثم يتم إبعادهم الى الخارج.

وتتهم الولايات المتحدة الامريكية التي تقر ان لها مصالح في المنطقة بانها الداعم الرئيسي للنظام، والبحرين التي تحتضن قاعدة الاسطول الامريكي الخامس حظيت بزيارة خاصة لوزير الدفاع الامريكي ويليام كوهين، الذي كان في المكان نفسه الذي توفي الامير السابق فيه في مارس ١٩٩٩. وفي تصريحه وبدون التقيد بعبارات التعازي الرسمية وصف السيد كوهين الامير المتوفي بانه «صديق حميم ونزيه للولايات المتحدة الا مريكية، وخاصة البحرية الامريكية... كما ان اهتمامه بشعب البحرين جعل منه رئيسا ناجحا ومحبوبا»، ولكن الوفد الامريكي لدى اللجنة، حسب ما كشف عنه احد اعضائه، أعطيت لاعضائه اوامر صارمة بتجنب اي اتصال مع الشيخ عبد العزيز عطية الله آل خليفة، اذ حتى القوى العظمى مجبرة على التحفظ ولو اثناء دورة اللجنة على الاقل تجاه هذا الشخص.

يوميات البحرين في شهر ابريل ٢٠٠٠

٢٧ مارس

● اعتقل في الايام القليلة الماضية عدد من المواطنين بشكل تعسفي ويخشى عليهم من التعذيب الوحشي داخل الزنزانات. فقد اعتقل في الساعات الاولى من يوم امس الاول (السبت ٢٥ مارس) من منطقة الديه كل من: توفيق سعف، ٢٧، وصالح ابراهيم الشيخ، ٢٤. وبعد بضع ساعات من التعذيب افرج عن الاخير. وقبل يومين من ذلك اعتقل من المنطقة نفسها الشاب شاكر مدن، ٢١. وبعد بضع ساعات من التعذيب اطلق سراحه. واعتقل الاسبوع الماضي من منطقة كرزكان عدد من المواطنين في عدوان كاسح، عرف من بينهم كل من: باسم ابراهيم يعقوب، ١٨، طه احمد علي الشيخ، ١٩، محمد مهدي عبد الرسول، ١٩، محمد صالح خلف، ١٨، محمد باقر معراج، ١٧، جعفر محمد حسن، ٢٥ (اعتقل سابقا). وارتكبت القوات المرتزقة في مساء الاربعاء الماضي جريمة بحق احد المواطنين بمنطقة كرزكان. فبينما كان المواطن عبد الله صالح، ٣٢، متوجها الى منزله باحد شواع المنطقة اذا بتلك القوات تعتدي عليه بوحشية وتشبعه ضربا وركلا بدون رأفة بدون اي سبب. وجاءت هذه الاعتقالات لاحلال مواطنين ابرياء جدد مكان مواطنين آخرين افرج عنهم بعد اعتقال تعسفي طويل. فبعد اكثر من خمس سنوات في السجن بدون تهمة او محاكمة اطلق سراح المواطن ابراهيم حسن جاسم، من منطقة البلاد القديم. وكان قد اعتقل في نوفمبر ١٩٩٤ وبعد ثلاث سنوات من التوقيف اطلق سراحه يوما واحدا واعيد اعتقاله بموجب قانون امن الدولة السيء الصيت. ولم تقدم له اية تهمة او محاكمة. واطلق سراح كل من الاستاذ عمران حسين عمران من منطقة بني جمرة والشيخ محمد الرياش بعد ان فشل جهاز التعذيب في توجيه اية تهمة اليهما. واطلق سراح عدد غير معروف من المواطنين الذين اعتقلوا ظلما وعدوانا واودعوا السجن بدون ان يرتكبوا جرما. وجاءت الافراجات في اطار محاولات جهاز التعذيب البحريني تحسين صورته في جنيف حيث تعقد الدورة السادسة والخمسون للجنة الدولية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وبدلا من الحديث عن تعويض هؤلاء الاسرى في مقابل احتجازهم سنوات بشكل تعسفي مارس جهاز التعذيب بحقهم جريمة اضافية وذلك بنشر تصريحات ملفقة على السنتهم في الصحافة الرسمية، ولكن ابناء البحرين استسخفوا هذه الخطوات الدعائية، واصبحوا يطالبون العالم بالتدخل لمنع الحكومة الخليفية من استعمال شعب البحرين بشكل بشع، وبالقوة، لاغراض دعائية بدون محتوى انساني.

● وعلى صعيد آخر عمت اجواء موظفي شركة طيران الخليج اجواء بخيبة الامل بعد صدور قرار حكومي بمنع تعويضهم عن سنوات الخدمة مع الشركة. وكانت شركة «طيران الخليج» قد اصدرت العام الماضي الاستغناء عن خدمات اكثر من ٢٠٠ من عمالها البحرينيين وحوّلتهم بدون ارادتهم الى شركة «جامكو» لصيانة الطائرات بأبوظبي. ورفضت الشركة تعويضهم عن سنوات الخدمة التي قضوها مع الشركة. ورفعوا قضية ضد الشركة امام القضاء البحريني الخاضع لسيطرة رئيس الوزراء. وقضت المحكمة العمالية الثانية يوم السبت الماضي بعدم استحقاقهم اية تعويضات من الشركة، وقضت كذلك بمنع الاعلام الرسمي التعاطي مع القضية بنشر اي وقائع تتعلق بقضي مهندسي وفنيي طيران الخليج حتى يصدر بها حكم نهائي. جاء ذلك في الوقت الذي عرضت فيه قنوات التلفزيون الرسمية عرضا عسكريا حضره الامير ورئيس الوزراء واشتمل على استعراض حركات بهلوانية لاقتحام المباني والانزال بالطائرات المروحية للايحاء بوجود استعدادات متواصلة لمواجهة الانتفاضات الشعبية. وقرأ شعب البحرين في ذلك رسالة واضحة بعسكرة الوضع وان الايديولوجية العسكرية تقوم بتوجيه كل الامكانات لمواجهة التحركات الشعبية الهادفة للاصلاح السياسي. وقام الامير بتكريم عدد من عناصر التعذيب من بينهم ايان هندرسون.

● وفي خطوة تؤكد استمرار سياسة القمع الفكري ومنع حرية التعبير، خضعت الشركات المشاركة في معرض الكتاب المقام حاليا في البحرين لتفتيش دقيق، وتم فحص كل الكتب التي عرضت في المعرض من قبل عناصر من وزارة الداخلية ومنع عرض كتب كثيرة، وخصوصا الكتب الدينية الخاصة بالشيعة.

● وفي جنيف كان لحضور عضو لجنة التعذيب، عبد العزيز عطية الله آل خليفة، مداولات لجنة التمييز العنصري، اثر سلبي ضد الحكومة حيث اكد للحقوقيين الدوليين اصرار الحكومة على المضي في مسلسل انتهاك حقوق الانسان عبر اشخاص مثل عطية الله. ونشط ناشطو حقوق الانسان البحرينيون الحاضرون في جنيف ومؤيدوهم في نشر ظلامة الشعب وإطلاع الرأي العام على حقيقة الجحيم الذي يعيشه ابناء البحرين في ظل الارهاب الخليفي المتواصل.

٢٩ مارس

● اعتقل من منطقة بوري الاسبوع الماضي تسعة مواطنين بشكل تعسفي وذلك في الساعات الاولى من الصباح، وذلك في اطار حملة جديدة يشنها جهاز التعذيب بحق ابناء البحرين. وشملت جريمة الاعتقال التعسفي كلا من: السيد هاشم السيد عدنان السيد يوسف، ١٥، حسن عبد الله ابراهيم، ١٥، عباس احمد عيسى، ١٦، يوسف علي محمد العالي، ١٦، محمد حبيب المسحن، ١٦ (يعتقل للمرة الثانية)، عمار محمد العالي، ١٦ (يعتقل للمرة الثانية) محمد علي سلمان، ١٧ (يعتقل للمرة الثانية)، عباس سلمان محمد العالي، ١٨ (يعتقل للمرة الثانية)، سلمان حسن علي العريبي، ١٨ (اعتقل عدة مرات سابقا). وكانت قوات التعذيب قد اعتقلت من المنطقة نفسها في وقت سابق عددا من المواطنين من بينهم: علي حسن الحجيري، ٢٢، واخوه محمد، ١٧ (يعتقل للمرة الثانية)، السيد احمد السيد علي العلوي، ٢١ (اعتقل سابقا لمدة سنتين)، السيد حسن السيد جواد السيد شبر، ١٨. وتزامنت هذه الاعتقالات التي حدثت في منطقتي كرزكان والديه لاعادة ملء غرف التعذيب بعد اطلاق بعض المعتقلين مؤخرا.

● علم ان الشيخ عبد الامير الجمري يرقد حاليا في المستشفى بعد ان تداعت صحته. ومنذ اطلاق سراحه قبل ستة شهور ووضعه تحت الاقامة الجبرية منع رئيس الوزراء مستشفيات البلاد من تقديم العلاج للشيخ اذا كان يتطلب بقاءه في المستشفى. وقبل دخوله المستشفى كان الشيخ يعيش تحت الاقامة الجبرية حيث تحاصر قوات التعذيب منزله على مدار الساعة ويمنع المواطنون من زيارته. وعلم كذلك ان قوات التعذيب تحاصر الغرفة التي يرقد فيها الشيخ الجمري بالمستشفى وتمنع المواطنين من زيارته، تنفيذا لاوامر رئيس الوزراء الذي يستغل سلطته للانتقام من الشيخ. وكان رئيس الوزراء قد أمر باعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين بسبب رفضه تقديم اعتذار للعائلة الخليفية. ويصر الاستاذ عبد الوهاب حسين وبقية الرموز الشعبية المعتقلين على المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد والغاء احكام الطوارئ واطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

● وفي جنيف تواصلت اجتماعات اللجنة الدولية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في دورتها السادسة والخمسين، وكانت قضية البحرين حاضرة في اغلب الجلسات. وبلغ عدد وفد حكومة البحرين ١٧ شخصا مقارنة بشخص او اثنين لكل دولة من دول العالم. ويعكس هذا الرقم حالة الرعب التي تهيمن على رئيس الوزراء وجهاز التعذيب من صدور ادانات دولية تمهد الطريق لمحاكمة رموز النظام بارتكاب جرائم ضد الانسانية. ويترأس الوفد عضو لجنة التعذيب، عبد العزيز عطية الله آل خليفة. ويمارس ناشطو حقوق الانسان البحرينيون ومساندوهم من الجهات الحقوقية دورا مشرفا لابراز حقيقة الوضع في البحرين وافشال خطط النظام لتشويش الحقائق وتضليل الجهات الرسمية. وقد أصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين (عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان) عددا من البيانات ووزعتها، وكانت تحمل عناوين من نوع: اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين بعد ساعات من الافراج عنه، التصريحات الصحفية المنسوبة الى العائدين تعبير عن عودة النهج القمعي القديم. كما اصدرت اللجنة تقريرا حول مداولات لجنة منع القضاء على التمييز العنصري اكدت فيه فشل الحكومة في اقناع اللجنة بعدم وجود التمييز كسياسة ثابتة لديها.

● وعلم كذلك ان الحكومة تماطل بشكل غير معقول لمنع زيارة وفد مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي خصوصا مع استمرار حالة التوتر السياسي في البلاد. وتسعى الحكومة في هذا الجانب لتحقيق امرين: الاول التعامل بأقسى صورة مع المطالبين بالحقوق المشروعة وانهاء الحركة الشعبية، وفي الوقت نفسه منع الامم المتحدة من اكتشاف جرائمها بحق ابناء البحرين وذلك بتأجيل الزيارة قدر المستطاع. وهناك الآن توتر شديد في العلاقة بين حكومة البحرين ومجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي بسبب رفض رئيس الوزراء وايان هندرسون السماح للوفد بزيارة البلاد حسب ما كان متفقا عليه العام الماضي.

٣٠ ابريل

● استمع الحاضرون في اجتماع اللجنة الدولية لحقوق الانسان في جنيف يوم امس الى مداخلات من منظمات حقوقية بشأن حقوق الانسان في البحرين. وفشل ممثلو جهاز التعذيب البحريني في منع هذه المداخلات برغم نشاطهم المحموم في الايام الماضية للتشويش على الحقائق وتضليل الرأي العام. فقد القى الدكتور تشارلز جريف، باسم منظمة الحوار بين الاديان مداخلة مهمة جاء فيها ما يلي: «يظل الوضع في البحرين مبعث قلق لمنظمتنا، وتفيد آخر الاخبار ان وزارة الداخلية اطلقت في ٢٥ مارس سراح ٢٤ مواطنا كانوا موقوفين في المعتقل بمن فيهم السيد عمران حسين عمران والشيخ محمد الرياش والسيد ابراهيم حسن جاسم، و كانوا جميعا في الاعتقال الاداري لاكثر من اربع سنوات. وتظهر قضية السيد جاسم الاوضاع المحزنة لحقوق الانسان في البحرين. فقد اعتقل في ديسمبر ١٩٩٤ وبقي في المعتقل لمدة ثلاث سنوات اولا ثم اطلق سراحه ليلة واحدة فقط، وأعيد اعتقاله ليبقى في السجن سنتين ونصفا اخريات. اما الشيخ محمد الرياش فقد اعتقل في ديسمبر ١٩٩٥ وتعرض لمختلف صنوف التعذيب، و كان ذنبه الوحيد انه يؤم الصلاة في مسجد منعت وزارة الداخلية الصلاة فيه لمنع توعية المصلين. وألقى الشيخ خطبة انتقد فيها اجراءات الحكومة ضد اماكن العبادة، ونتيجة لذلك فقد انتهى الى الاعتقال الاداري لاكثر من اربع سنوات. وحسب المعلومات المتوفرة لدى المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب، فان معتقلا آخر في البحرين وهو الناشط من اجل الديمقراطية السيد عبد الوهاب حسين قد أطلق سراحه من السجن في ١٧ مارس هذا العام بعد اعتقال دام اكثر من ثلاث سنوات، وذلك بموجب قرار من محكمة الاستئناف العليا. ولكن أعيد اعتقاله بعد ساعات، بموجب قانون امن الدولة لعام ١٩٧٤ الذي يتيح استمرار الاعتقال الاداري حتى ثلاث سنوات. وحسب المعلومات الواردة الى المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب فقد تعرض السيد عبد الوهاب لضغوط من قبل المباحث لاصدار بيان يعتذر فيه عن اعماله والتعهد بعدم تكرار النشاط الداعي للاصلاح السياسي.

السيد الرئيس: اننا نلاحظ ان زيارة مجموعة العمل حول الاعتقال الاداري الى البحرين لم تتم في اكتوبر من العام الماضي وجرى تأجيلها مرة اخرى بطلب من البحرين حتى ابريل ٢٠٠١. في الوقت نفسه فان الاعتقال التعسفي مستمر في البحرين وتدعم منظمتنا زيارة تفصيلية لمجموعة العمل حول الاعتقال الاداري الى البحرين في اسرع وقت ممكن».

وفي كلمته امام اللجنة، تطرق الدكتور محمد فائق، الامين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان الى الوضع في البحرين بشكل ازعج الوفد الحكومي. فبعد ان رحب بالافراجات عن المعتقلين تعسفا طالب بشكل واضح بالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وطالب كذلك بتطبيق القوانين الدولية في ما يخص قضايا حقوق الانسان والديمقراطية.

● ولمواجهة هذه الانتقادات المتواصلة عمد جهاز التعذيب الى وسيلة تضليلية اخرى. فقد قام عملاؤه في جنيف بتوزيع كتاب يحتوي على جرائم التخريب التي ارتكبها عملاء وزارة الداخلية ونسبتها ظلما وزورا الى ابناء البحرين. واعتبر الكتاب اعتداء شرسا بحق ابناء البحرين واعتداء على الحقيقة. فقد اشتمل على صور سيارات المواطنين وممتلكاتهم التي دمرها عملاء الحكومة خلال اعتداءاتهم على المناطق السكنية في عدد من القرى. واستسخف من شاهد تلك الصور ممارسات جهاز رئيس الوزراء بحق ابناء البحرين حيث استطاع المدافعون عن شعب البحرين في جنيف عرض الحقيقة باسلوب مقنع، فانقلب السحر على الساحر مرة اخرى.

● وعلى صعيد آخر قرر جهاز التعذيب تقديم مجموعة اربعة شباب من ابناء البحرين الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة الجائرة، وذلك يوم السبت المقبل (١ ابريل). وهؤلاء هم: مجيد عبد العزيز سلمان عبد الله، ٢٤، واخوه سلمان، ٢٣، وابن عمه سلمان عبد الهادي سلمان عبد الله، ٢٥، ومحمد علي منصور، ٢٥. وجميع هؤلاء المظلومين من منطقة جبلة حبشي وقضوا في غرف التعذيب قرابة ثلاث سنوات بدون تهمة او محاكمة. وجاء قرار محاكمتهم في اطار سياسة الظلم والتضليل التي تنتهجها الحكومة لحماية نفسها من غضب الجهات الحقوقية الدولية.

٣ أبريل

● في عدوان وحشي شنته قوات التعذيب على منطقة الدراز اعتقل في الساعات الاولى من صباح يوم الخميس الماضي ثلاثة من المواطنين وهم: السيد مهدي السيد مجيد، السيد حسن السيد سعيد، ونظير حسن علي. وقامت اجهزة الامن الخاصة بالجريمة، كما عبثت بمحتويات منازلهم وروعت ساكنيها. وقال شهود عيان ان الضحايا تعرضوا لمعاملة قاسية خلال الجريمة وبدأ التحقيق معهم منذ اللحظة الاولى بعد الاعتقال. واستعملت اساليب بشعة لتعذيب هؤلاء المواطنين. وتم الافراج عن السيد حسن السيد سعيد في وقت لاحق من اليوم نفسه بعد ان عذب بوحشية. وقد اعتقل بعض هؤلاء عدة مرات في السابق

يوميات البحرين في شهر ابريل ٢٠٠٠

● وجاءت تلك الاعتقالات متزامنة مع ما يقوم به الوفد الحكومي في جنيف من دعاية فارغة حول سياسات الحكومة واحترامها لحقوق الانسان. وبسبب شعورها بالضغط الدولي فقد بعث رئيس الوزراء وفدا من سبعة عشر شخصا الى جنيف لممارسة اوسع عملية تضليل وتشويش تشهدها قاعات الامم المتحدة. وقام اعضاء الوفد في اليومين الماضيين بتوزيع كتيبات أعدها جهاز التعذيب بأسماء مختلقة تمجد العائلة الخليفية الحاكمة وتهاجم شعب البحرين وتنعته بأبشع النعوت. ويشرف على ذلك عضو لجنة التعذيب، عبد العزيز عطية الله آل خليفة الذي تواجد شخصيا في جنيف هذا العام. وعلم كذلك ان احمد الحداد السفير البحريني في جنيف، اصيب قبل يومين بوعكة صحية مفاجئة نقل على اثرها الى المستشفى. ولم يعرف شيء بعد عن حالته الصحية. وكان السفير قد ألقى خطابا امام اجتماع اللجنة الدولية لحقوق الانسان ذكر فيه قرار الحكومة بتشكيل لجنة تابعة لها لحقوق الانسان، معتبرا ذلك انجازا كبيرا. ولكن المطلعين على الامور يؤكدون ان تشكيل اللجنة جاء في اطار سياسة الحكومة لاسكات الجهات الحقوقية الدولية وتضليلها بشأن ما يجري في البلاد، ولاستعمالها بوقا دعائيا في المحافل الدولية. ويتوقع ان يقوم سمير رجب، رئيس اللجنة، بزيارة الى جنيف للدفاع عن جهاز التعذيب البحريني الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون. ويتصرف سمير رجب باوامر من وزارة الداخلية متخطيا اعضاء اللجنة.

● ومن جهة اخرى قرر الديوان الأميري توزيع مجموعة من الأغنام والهبات للمآتم الحسينية بمناسبة قدوم موسم العاشوراء، الا ان الأغنام التي تقرر توزيعها وعددها حوالي ٢٠٠٠ خروف مصابة بامراض تؤثر على صحة المواطنين. فبعد اجراء فحوص طبية عليها تبين اصابتها بمرض البرسيلا. وهذه الأغنام محجوزة في المحجر الصحي، عند قرية بوري القريبة من مركز شركة البحرين للاتصالات (بتلكو). وقد وزع منها ٥٠ رأسا. وهذا المرض (البروسيلا) تنتقل عدواه للإنسان فيصاب بالحمى المالطية ويسبب العقم للإنسان. وكان الديوان الأميري قد وزع العام الماضي مجموعة من الأغنام على المآتم الحسينية وكانت مصابة بمرض الجدري. وقام بعض أصحاب المآتم بتصوير الإصابات وإحضارها الى مركز البيطرة بإدارة الثروة الحيوانية، وانتشرت بواسطتها أمراض الجدري في كثير من الأغنام. وليس معلوما بعد ما اذا كان ذلك متعمدا ام صدفة محضة.

● وتجدر الاشارة الى ان الحكومة، بتوجيه من بعض الجهات الاستشارية، تمارس حاليا سياسة «اقناع» الشيعة البحرينيين بانها لا تستهدف وجودهم بل انها تعمل من اجل صالحهم، بالرغم من ابقاء بعض مآتمهم ومساجدهم وجمعياتهم مغلقة وسجن علمائهم. وحتى عندما قررت فتح سفارتها في بغداد مؤخرا بررت ذلك بانه من اجل تسهيل الخدمات للمواطنين الشيعة الذين يزورون الاماكن الدينية في العراق. واستسخف المواطنون هذه الادعاءات، وطالبوا الحكومة بالكف عن هذه الالاعيب السياسية الرخيصة، وقالوا انهم يطالبون بحقوقهم المشروعة كمواطنين في اطار ما يضمنه دستور البلاد لهم، ولا يبحثون عن منن من العائلة الخليفية التي تستهدف جميع ابناء البحرين وتسعى للتفريق بينهم على اسس مذهبية وسياسية. ودعوا الحكومة الى الكف عن ممارساتها الهادفة لاهانة العلماء والمفكرين الذين تشترط عليهم تقديم اعتذارات مهينة لاخراجهم من غرف التعذيب. وتحدّوا العائلة الحاكمة ان تطلق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين فورا اذا كانت جادة في ما تقول، او الكف عن هذه الاكاذيب والافتراءات.

٦ أبريل

● قامت حكومة البحرين هذا اليوم بإبعاد المواطن الشيخ حسين علي احمد الطويل، ٢٩، من البلاد بعد ٢٤ ساعة من عودته اليها. وكان هذا المواطن قد وصل الى المطار يوم امس قادما من العاصمة القطرية، الدوحة. وبعد تحقيق استمر طوال أمس تم إبعاده صباح اليوم من البلاد. وقد قضى الشيخ الطويل ستة اعوام طالبا للعلوم الدينية بمدينة قم الايرانية. واكدت جريمة إبعاد هذا المواطن خواء الادعاءات الحكومية حول الاصلاح السياسي في البلاد واستمرار سياسة القمع وانتهاك القوانين والاعراف الدولية. وتصر العائلة الخليفية على اهانة ابناء البحرين وذلك باشتراط تقدمهم باعتذارات للرموز الخليفية للخروج من السجن التعسفي او العودة الى البلاد، الامر الذي يرفضه الاحرار وتحرّمه القوانين الدولية. وترفض العائلة الحاكمة العمل وفق قوانين البلاد وتصر على ابقاء الدستور معلقا. وتمارس الابعاد القسري كعقوبة للمواطنين الذين يطالبون بحقوقهم المشروعة.

● ومن جهة اخرى ما يزال الغموض يلف قضية المواطنين المتهمين زورا بجريمة حرق «مطعم الزيتون » في سترة بعد مرور اكثر من اربعة اعوام على ذلك. فقد اكدت مصادر مطلعة ان جهاز التعذيب يعرف ان مرتكبي الجريمة «جهات معروفة» اخرى غير مجموعة المواطنين الذين أدانتهم محكمة امن الدولة ظلما بالاعتداء، وان هذه الجهات تحظى بحماية النظام. واشارت هذه المصادر الى ان البنغلاديشيين الذين قتلوا في الحادثة كانوا يعملون تحت ادارة الجلاد المخضرم، محمود العكوري، الاردني ا لجنسية المسؤول عن التحقيقات الجنائية بوزارة الداخلية. ونظرا لتعقيدات الجريمة واحتمال تورط جهات حكومية فيها قرر جهاز التعذيب اتهام مجموعة من المواطنين ظلما وعدوانا. وتعرّض افراد المجموعة التي حكم ثلاثة من افرادها بالاعدام، لتعذيب وحشي على نطاق واسع وذلك لاجبارهم على توقيع «اعترافات» مزورة اعدها جهاز التعذيب. واكد هؤلاء مرارا براءتهم مما نسب اليهم وانهم معتقلون تعسفا وجورا. واضافت المصادر ان جهاز التعذيب طلب من المجموعة مؤخرا كتابة رسائل اعتذار للامير لاطلاق سراحهم برغم براءتهم من التهم الملفقة ضدهم.

● وعلى صعيد آخر وقّع اكثر من سبعين شخصية نيوزيلاندية عريضة مهمة موجهة الى امير البحرين يحتجون فيها على استمرار التعذيب في السجون تحت اشراف ضباط بريطانيين يرأسهم ايان هندرسون. وجاء في العريضة ما يلي: «لقد فصل عدد من المواطنين من اعمالهم. وقد أصدرت محاكم امن الدولة التي يرأسها افراد من آل خليفة وقضاة من خارج البلاد احكاما جائرة لا يمكن استئنافها. وهناك الآن ثلاثة مواطنين على قائمة الاعدام برغم ان محاميهم سجلوا خمسين شاهدا لصالح المتهمين... اننا نطالب السلطات البحرينية بالاستماع ا لى الدعوات التي تطالب بالعدالة وانهاء الانتهاكات التي تقوم بها قوات الامن. ونطالب السلطات البحرينية بالعودة غير المشروطة للمعارضين السياسيين. وندعو حكومة البحرين لاعادة المجلس الوطني واحترام القوانين العالمية وقوانين البلاد واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين». وطالب الموقعون بالكتابة الى السلطات البحرينية للتعبير عن الاستياء.

● ونشرت صحيفة «القدس العربي» اللندنية في عددها الصادر هذا اليوم مقالا بعنوان: «جسر المحبة بين المنامة والدوحة: متى يرى النور؟» وجاء في المقال استعراض عام للعلاقات البحرينية – القطرية على مدى المائة عام الاخيرة واستمرار غياب العلاقات الدبلوماسية بينهما. وقال المقال ان هناك عقليتين مختلفتين تحكمان البلدين، وانه في الوقت الذي طورت فيه القيادة القطرية نمط حكمها وتعاملها مع شعبها وسمحت بمساحة من الحريات فقد استمر نمط الحكم في البحرين على ما كان عليه، واذا كانت هناك ثمة اصلاحات فمنطلقاتها الرغبة في التشويش على المعارضة وإسكات الجهات الدولية التي تطالب الحكومة بالاصلاحات. وتمنى المقال ان يجد مشروع بناء جسر بين البلدين طريقه الى التنفيذ ليوفر فرص عمل للبحرينيين في قطر. وكانت صحيفة «المستقلة» التي تصدر في لندن قد نشرت في عددها الاخير مقالين احدهما لشخص مصري يدعى د. حسن عبد ربه المصري أشاد فيها بلجنة حقوق الانسان التي شكلت بمجلس الشورى، والآخر لشخص اسمه محمد عبد الله احمد يستعرض فيها الوقائع التي تؤكد استمرار القمع والاضطهاد في البحرين. وفيما اكتفى الاول بسرد المديح بدون اي قرائن عملية، اورد الثاني ادلة كثيرة بالارقام والحقائق تؤكد عدم تغير الوضع في البلاد.

٦ أبريل

● سجل شعب البحرين يوم امس انتصارات واسعة في جنيف بعد ان عبر العديد من الجهات الحقوقية الدولية عن شجبه لجهاز التعذيب الخليفي بوضوح. وشوهد عناصر جهاز التعذيب في حالة اضطراب واضحة وهم يتلقون الصفعات الواحدة تلو الاخرى. فقد جاء تقرير الاتحاد الاوروبي امام جلسة اللجنة الدولية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة وثيقة دامغة كشفت ألاعيب الحكومة بشكل لا يقبل النقاش. فقد عبر الاتحاد عن أسفه الشديد لرفض حكومة البحرين استقبال المقرر الخاص حول التعذيب حتى الآن. ورأى المراقبون في ذلك تأكيدا لما تقوله المعارضة حول سياسات التضليل والتلاعب التي تمارسها حكومة رئيس الوزراء ازاء الجهات الحقوقية الدولية، معتقدة بان سياسة الكذب سوف تحميها من الغضب الشعبي والدولي. وكان المقرر الخاص حول التعذيب قد تقدم بطلب لزيارة البحرين ومقابلة ضحايا التعذيب، الامر الذي كان له وقع الصاعقة على الحكومة، خصوصا مع وجود آلاف الضحايا المستعدين لمقابلة المقرر الخاص لاطلاعه على ممارسات جهاز هندرسون ورئيس الوزراء.

● وتحدث يوم امس كذلك السيد لويس جوانيت، المقرر الخاص حول الاعتقال التعسفي. وقال ان مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي تقدمت بخمسة نداءات الى حكومة البحرين تطالبها بوقف الاعتقال التعسفي وتحديد موعد لزيارة وفدها الى البحرين. وكانت الحكومة قد رفضت السماح بزيارة الوفد التي كانت مزمعة في اكتوبر الماضي. وساد اجواء مجموعة العمل المذكورة شعور بالاستياء الشديد من تلاعب حكومة البحرين وعدم احترامها الالتزامات التي قدمتها قبل عامين امام اللجنة الفرعية لحقوق الانسان. وقال السيد جوانيت ان حكومة البحرين وافقت اخيرا على السماح بزيارة الوفد في مارس ٢٠٠١. وتأمل الحكومة ان تتمكن من اخلاء السجون من المعتقلين في فترة الزيارة للامعان في تضليل الوفد. وقال المقرر الخاص حول الاعتقال التعسفي ان الزيارة سوف تلغى تماما اذا حاولت الحكومة مرة اخرى تأجيلها بأي عذر. وشجب السيد جوانيت سياسات الحكومة التي أدت الى تأجيل الزيارة عاما ونصفا على الاقل. وبعد الكلمة تقدم احمد الحداد، السفير البحريني في جنيف، طالبا الرد، ولكن طلب منه مسؤولوه عدم الرد لكي لا يثيروا حفيظة المسؤولين الدوليين ولتقليل الخسائر الناجمة عن فتح ملف الاعتقال التعسفي.

● وبعد ذلك شوهد ممثلو جهاز التعذيب وهم يحاولون عبثا التأثير على مواقف مناصري شعب البحرين. فقد تحدثوا الى الدكتور تشارلز جريف، ممثل منظمة الحوار بين الاديان، الذي كان قد تطرق الى الوضع في البحرين وشجب سياسات الحكومة القمعية. وأنكر الوفد امامه اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين، مؤكدين انه افرج عنه. فتحداهم الدكتور جريف قائلا لهم: «لديكم لجنة لحقوق الانسان، فاذا اصدرت هذه اللجنة بيانا يؤكد ان الاستاذ عبد الوهاب حسين ليس معتقلا، فسوف أعتبر كلامكم صحيحا».

● وتعرض الوفد الحكومي البحريني يوم امس لاهانة شديدة. فقد انضم عنصران آخران من عناصر جهاز التعذيب الى الوفد المتكون من ١٧ شخصا، ليصبح اكبر وفد حكومي على الاطلاق. ونظرا لان المقاعد المخصصة لكل دولة محدود، فقد قام اعضاء الوفد باحتلال مقاعد الدول الاخرى داخل قاعة الاجتماعات، فما كان من المنظمين الا ان زجروهم واخرجوهم من القاعة بسبب هذا التجاوز البروتوكولي. وعلم ان البريطاني، ديفيد جامب، هو الذي يصدر الاوامر لاعضاء الوفد، وقد أمرهم بالبقاء في القاعة طوال الوقت وعدم مغادرتها لكي لا تفوتهم مداخلة تنتقد جهاز التعذيب. وتواصلت الداخلات التي تشجب جهاز التعذيب الخليفي يوم امس، ومن ذلك مداخلتان من الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان والمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب.

● علم ان الحكومة رفضت اقامة نقابة مستقلة للصحافيين، وفرضت عليهم تشكيل جمعية تلتزم بعدم التدخل في الشؤون السياسية بأي شكل من الاشكال والا تعرضت للحل كما حدث لجمعية المحامين قبل عامين. وكان محمد المطوع، وزير الاعلام، قد أمر الصحافيين في اجتماع معهم قبل اسبوعين بتشكيل الجمعية، واختير ثلاثة اشخاص لاعداد اللائحة الداخلية لها وهم: ابراهيم بشمي (من صحيفة الايام) وطفلة الخليفة وعبد الله سلمان (من اخبار الخليج)، وهؤلاء محسوبون على الحكومة. وقد اجتمعوا يوم الاثنين الماضي بنادي الخريجين وسوف يواصلون اجتماعاتهم لاعداد اللائحة بالتشاور مع وزارتي الاعلام والداخلية. واشترط محمد المطوع على الجمعية ان لا تتعارض لوائحها الداخلية مع قانون الجمعيات والاندية الاجتماعية والثقافية بدولة البحرين، التي تنص بشكل صريح على منع التدخل في السياسة بأي شكل من الاشكال. وعبّر عدد من الصحافيين الشرفاء عن انزعاجهم الشديد من تشكيل جمعية تدار من قبل جهاز التعذيب، وقالوا انهم لن يشاركوا في اية تشكيلة غير قائمة على اساس نصوص دستور دولة البحرين الذي يطالب الحكومة بالسماح بانشاء نقابات مهنية.

● وفي الوقت الذي تعاني فيه الغالبية الكبرى من ابناء البحرين من احوال معيشية خانقة، تنظم هذه الأيام دورة سباق القدرة (الخيل) التي اعدت لها ميزانية كبيرة جدا. وقد وفرت وسائل الاعلام الحكومية ضجة كبيرة لهذه الدورة لصرف الانظار عما يحدث لابناء البحرين من تعذيب واعتقال تعسفي بالاضافة الى اوضاعهم المعيشية الخانقة.

٧ أبريل

● تواصل الشجب الدولي لسياسات التعسف والقمع الحكومية طوال يوم امس خلال جلسات الدورة الـ ٥٦ للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف. وكانت المفاجأة الكبرى ما جاء في كلمة الاتحاد السويسري من تعبير عن الا ستياء من تلك السياسات. فقد جاء في تلك الكلمة

يوميات البحرين في شهر ابريل ٢٠٠٠

التي ألقيت تحت البند ١١ من جدول اعمال الجنة ما يلي: «يتمنى الاتحاد السويسري التجديد لمدة ثلاث سنوات لتفويض مجموعة العمل للاعتقال التعسفي، ونأسف لعدم تمكنها من زيارة البحرين. وبالنسبة للمقرر الخاص حول القتل خارج نطاق القانون فانه مع الأسف الشديد لم يتمكن من زيارة البحرين». وهذه هي المرة الاولى التي يتطرق فيها الاتحاد السويسري لأزمة حقوق الانسان في البحرين. وشوهد وفد العائلة الخليفية الحاكمة مضطربا بسبب ذلك التصريح الذي يحمل دلالات كبيرة من بينها فشل الوفد الحكومي في التشويش على حقائق الواقع برغم سياسات الرشوة التي انتهجها.

● وجاءت الصفعة الاخرى لنظام التعذيب البحريني من خلال كلمة المقرر المقرر الخاص حول ممارسة القضاء، السيد بارام كوماتسواني الذي اعيد انتخابه الشهر الماضي. وجاء في كلمته عرض للمعاملة السيئة التي تعرض لها الشيخ الجمري منذ اعتقاله حتى الافراج عنه. وقال ان المقرر الخاص بعث مناشدة عاجلة مشتركة مع المقررين الخاصين حول الاعتقال التعسفي وحرية التعبير. وقال «ان الشيخ الجمري بقي في المعتقل ثلاث سنوات ونصفا قبل تقديمه الى المحاكمة التي ترأسها احد افراد العائلة الحاكمة». وأضاف ان الحكومة لم تسمح بحضور مراقبين دوليين وانها عقدت سرا وان محامي الشيخ الجمري لم يلتق به الا قبل وقت قليل من بدء المحاكمة. واضاف: «أدين (الشيخ الجمري) بالمسؤولية عن كل الاضطرابات العامة واعمال التخريب في البحرين منذ ديسمبر ١٩٩٤، برغم انه لم يحرض على العنف قط وانه كان معتقلا خلال اغلب تلك الفترة، وان الجمري نفى التهم الموجهة اليه». وقال المقرر ان الشيخ الجمري اطلق سراحه في ٨ يوليو ١٩٩٩ ولكنه «ممنوع من مزاولة العمل السياسي ومنزله محاصر بالشرطة وكذلك قريته». وأبدى المقرر ملاحظته قائلا: «في الوقت الذي يثمّن فيه المقرر الخاص اطلاق سراح الشيخ الجمري فانه يعبر عن قلقه من عدم استقلال المحكمة التي حاكمته وادانته».

● وكانت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT قد تطرقت خلال مداخلتها امام الدورة الى الوضع في البحرين، وقالت ما يلي: «السيد الرئيس: ان وضع حقوق الانسان الحالي في البحرين مصدر قلق كبير. فقد وثّقت المنظمة حالات متواصلة ومنتظمة لانتهاكات حقوق ا لانسان. وعلى وجه الخصوص الاعتقال المنتشر للمواطنين ومن ضمنهم عدد كبير من الاطفال. وهذه الاجراءات تتم طبقا لقانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ الذي يسمح بالاحتجاز الاداري لمدة تصل الى ثلاث سنوات بدون تهمة او محاكمة. وقضية عبد الوهاب حسين الذي اطلق سراحه مؤخرا بعد اعتقال دام اكثر من ثلاث سنوات ليعاد اعتقاله بعد ساعة واحدة يوضح حالة فقدان الامن والعدالة التي يتعرض لها المواطنون. وتود المنظمة ان تذكر اللجنة بان مجموعة الاعمال حول الاعتقال التعسفي ما تزال تنتظر زيارتها التفقدية للبحرين، التي أجلت حتى ابريل ٢٠٠١ من قبل وفد البحرين. وفي ضوء الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان في البحرين فاننا نحث الوفد البحريني على السماح بهذه الزيارة قبل الدورة المقبلة للجنة حقوق الانسان وليس في الوقت المذكور، وان يتم تجديد مهمة مجموعة العمل».

● وتطرقت الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان في مداخلتها تحت البند ١١ للوضع في البحرين قائلة: «برغم اعلان حكومة البحرين فقد بقيت أوضاع حقوق الانسان خطيرة. اذ يتم انتهاك الحقوق المدنية والسياسية بشكل منتظم. وتناشد الفيدرالية الدولية حكومة البحرين السماح لمجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي بزيارة البلاد في اسرع وقت ممكن كما وعدت». وكان الاتحاد الاوروبي قد عبر في كلمته تحت البند ١١ عن أسفه لرفض حكومة البحرين استقبال المقرر الخاص حول التعذيب.

● استقبل المواطنون موسم العاشوراء بنشاط ملحوظ، وشوهدت شعارات نوعية ومتكررة في عدد من المناطق. ففي منطقة كرانة كانت هناك شعارات كثيرة منها: «متى تعود طيورنا المهجّرة؟»، مطلبنا محدد: دستور وحرية»، «عاشوراء موسم الحرية والعزة والكرامة»، «البرلمان سبيل لحل مشاكلنا»، «افرجوا عن ابنائنا واخواننا المعتقلين في سجونكم ظلما». وفي الوقت نفسه يسود المواطنين قلق كبير من خطط جهاز التعذيب خلال هذا الموسم، ولا يستبعد قيامه بالاعتداء على ابناء البحرين وشعائرهم الدينية.

٨ أبريل

● طرح السيد لويس جوانيت، المقرر الخاص حول الاعتقال التعسفي في جنيف بشيء من التفصيل قضية رفض حكومة البحرين السماح لوفد مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي بزيارة البلاد. وجاء في كلمته ما يلي: «خلال الدورة الخمسين للجنة الفرعية حول ترويج وحماية حقوق الانسان، اعلن الممثل الدائم للبحرين لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف ان حكومته «وافقت ايضا على توجيه دعوة لمجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي لتقوم بزيارة تمهيدية الى البحرين، سوف يحدد وقتها بالتشاور مع رئيس مجموعة العمل». وتمت المشاورات بين المجموعة والسلطات البحرينية في الاجتماعات الـ ٢٢ والـ ٢٣ والـ ٢٤ والـ ٢٥ والـ ٢٦ للدورة. وفي البداية، كان مخططا للزيارة ان تتم خلال ١٩٩٩ ولكن لم تتحقق بحجة صعوبة الجدولة من جانب السلطات البحرينية. وفي ٦ يوليو ١٩٩٩ وجّه وكيل وزارة الخارجية البحرينية رسالة الى نائب رئيس المجموعة مطالبا بتأجيل زيارة المجموعة حتى العام ٢٠٠١. وبعد مشاورات خلال الدورة الحادية والخامسين للجنة الفرعية والدورة الخامسة والعشرين لمجموعة العمل، وجّهت المجموعة رسالة الى السلطات البحرينية تطلب منها جدولة الزيارة خلال العام ٢٠٠٠. وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩ اتصل مكتب الممثل الدائم لحكومة البحرين لدى الامم المتحدة في جنيف برئيس المجموعة ليخبره بان حكومته ليست مستعدة للامتثال لطلب المجموعة، وكرر القول بان الزيارة لا يمكن ان تتم حتى العام ٢٠٠١. ومع الاخذ بعين الاعتبار بان موقف الحكومة كان قد ادى الى الغاء زيارة من قبل المجموعة في ١٩٩٩ وان تأجيل الزيارة مرة اخرى سوف يؤثر على مصداقية نشاطات المجموعة، قام الرئيس، نيابة عن المجموعة، باخبار السلطات بان المجموعة سوف ترفض زيارة البحرين في ظل هذه الظروف». واعتبرت هذه الافادة وثيقة دامغة اكدت ما قالته المعارضة باستمرار عن سياسة المراوغة والتضليل التي تمارسها الحكومة الخليفية على حساب ابناء البحرين. واعتبر ما صدر حتى الآن عن الدورة هزيمة منكرة لجهود جهاز التعذيب وانتصارا لدماء ضحايا التعذيب والشهداء.

● وقد استمر الشجب الدولي لحكومة البحرين بوتيرة ازعجت الوفد الحكومي كثيرا لانها اكدت فشله في المهمة التي ابتعث من اجلها. فقد تطرقت المقررة الخاصة حول العنف ضد المرأة، لاوضاع النساء في البحرين. وقالت ان المقررة الخاصة استلمت رسالة من حكومة البحرين في ٧ سبتمبر ١٩٩٨ تنفي فيها استعمال العنف ضد المرأة. وقالت ان الحكومة اشارت الى ان كلا من نعيمة عباس وزهرة عبد علي لم يعتقلا قط، الامر الذي يعتبر كذبا صريحا على الجهات الدولية ومحاولة مفضوحة للتشويش والتضليل. وتطرق التقرير للاعتقالات التي حدثت في صفوف النساء في وقت سابق مشيرا الى انهن اطلقن جميعا بدون تهمة او محاكمة بعد اعتقالات بلغت ستة شهور في بعض الحالات. وقالت ان سبب اعتقال النساء يعود لارتكابهن اعمال عنف، وهو كذب محض، اذ كيف اطلق سراحهن بدون تهمة لو كن قد ارتكبن ما يخالف القانون؟ وادعت الحكومة ان هؤلاء النساء لم يستجوبن الا من قبل شرطيات وانهن لم يستعملن حقهن في التظلم.

● وبرغم تواصل الشجب الدولي لانتهاكات حقوق الانسان في البحرين، واصلت الحكومة الاعتداء على حقوق المواطنين وحرياتهم. وذكرت الانباء ان المواطن الشاب ناجي احمد سلمان، ١٨، من منطقة الكورة، يرقد حاليا بمستشفى السلمانية بعد تداعي صحته في غرف التعذيب الخليفية بسجن الحوض الجاف. وقالت التقارير ان هذا الشاب الذي اعتقل في ٥ يناير ١٩٩٧، تعرض لمعاملة وحشية طوال السنوات الثلاث الماضية ادت الى اصابته بفقدان القدرة على التركيز. وكان عمره عند الاعتقال ١٥ عام. وتدّعي الحكومة ان الشاب سقط داخل الحمام، بينما يؤكد السجناء ان اعراض الاصابة تؤكد تعرضه للتعذيب الوحشي وان رواية الحكومة تهدف للتضليل والتشويش على جريمة جهاز التعذيب. وقد أصيبت عائلته وخصوصا والدته بصدمة نفسية كبيرة لدى سماعها خبر نقله الى المستشفى، وهناك خشية كبيرة على حياته اذ ان حالته غير مستقرة. وتحمل المعارضة العائلة الخليفية المسؤولية الكاملة عن سلامة هذا المواطن المظلوم.

● وتواصلت الاعتقالات في الايام القليلة الماضية في تحد واضح للرأي العام الدولي. فقد اعتقل الاسبوع الماضي من منطقة البلاد القديم كل من: صلاح ميرزا احمد، ٢٠، فاضل الكتّاب، ٢٢، حسن عبد الجبار ميرزا، ١٩، حسين صالح الطوبجي، ٢١ (اعتقل سابقا لمدة ثلاث سنوات). وجاءت اعتقالاتهم جميعا في الساعات الاولى من صباح اليوم الاول من هذا الشهر حيث طال الاعتداء ممتلكاتهم وعائلاتهم. كما اعتقل في اليوم نفسه الشاب علي حسن علي، ٣٦، من منطقة جدحفص. واعتقل قبل اربعة ايام عدد من المواطنين من المنطقة الثالثة من مدينة حمد لم تتوفر اسماؤهم بعد. وفي منطقة المعامير شوهدت الشعارات الدستورية بشكل مكثف بالاضافة الى صور الاستاذ عبد الوهاب حسين والشيخ الجمري والشيخ عيسى قاسم. وشوهدت شعارات مماثلة بمنطقة سترة. وفي ٢١ مارس اعتقل الشاب حسين صالح، ٢٢، على جسر البحرين – السعودية لدى عودته الى البلاد. ولم يعرف شيء عنه حتى الآن.

١٠ أبريل

● اكد السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية في رسالة الى اللورد ايفبوري انه قلق ازاء استمرار احتجاز الاستاذ عبد الوهاب حسين. وجاء في الرسالة: «انني ايضا قلق ازاء التقارير حول استمرار احتجاز عبد الوهاب حسين. وبعد تحقيق سفارتنا في البحرين، علمت ان امر الاعتقال الحالي بحق عبد الوهاب حسين، الذي بررته الحكومة في البداية على اساس حفظ الامن العام، قد تم تجديده. وهو الآن محتجز في شقة تابعة لوزارة الداخلية. ويمكنه الاتصال ببعض الزوار ويستطيع مشاركة محل اقامته مع المعتقلين الآخرين، ولكنه اختار البقاء بمفرده. ولم نستطع حتى الآن تحديد ما اذا كانت العناية الصحية متوفرة للسيد حسين. وقد اكد سفيرنا في البحرين للسلطات البحرينية قلقنا الواضح ازاء استمرار اعتقال عبد الوهاب حسين، واننا نتابع قضيته عن كثب، وسوف اطلعك على اية تفصيلات اخرى حال الحصول عليها». وتطرقت الرسالة الى عدد من القضايا تتعلق برفض الحكومة الحوار مع لجنة العريضة الشعبية وتلكؤها في السماح بزيارة وفد الاعتقال التعسفي والمقررين الخاصين حول التعذيب والقتل خارج القانون. واستغربت المعارضة من تلفيق الحقائق من قبل آل خليفة خصوصا في ما يتعلق باعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين وانه في شقة خاصة يستطيع استقبال الزوار فيها وانه اختار السجن الانفرادي، وتمنت اجراء تحقيق دولي في ظروف اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين وبقية الرموز الشعبية.

● ومن جهة ثانية اجابت الحكومة البريطانية على السؤال التالي من اللورد ايفبوري: «ماذا لدى الحكومة من معلومات حول اعادة اعتقال السيد عبد الوهاب حسين، الذي اطلق سراحه في ١٧ مارس بعد سجن استمر اكثر من اربع سنوات في البحرين بدون تهمة او محاكمة، وما اذا كانوا سيطرحون القضية بالاضافة الى المعتقلين الآخرين الذين قضوا مددا طويلة في السجن، وذلك امام لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة». وجاء جواب الحكومة على لسان البارونة اسكوتلاند اوف أسثال كالتالي: «لقد طلبنا من سفارتنا في البحرين تفصيلات كاملة حول قضية السيد حسين وخصوصا ظروف اعادة اعتقاله مؤخرا الذي ننظر اليه بقلق».

● وفي جنيف عبر العديد من المنظمات والشخصيات الناشطة في مجال حقوق الانسان عن رفض منطق وفد حكومة البحرين امام الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وقال هؤلاء ان الوفد في فشل في اقناع احد بوجود رغبة حقيقية لدى الحكومة لتحسين اوضاع حقوق الانسان، خصوصا ان الوفد التزم باطلاق التصريحات العمومية ولم يرد على الاتهامات الموجهة للحكومة بشكل محدد ومفصل. وكان من بين الذين تطرقوا للوضع في البحرين منظمة Liberation التي طرحت مداخلتها تحت البند ١١ من جدول اعمال اللجنة وعنوانه: «انتهاكات حقوق الانسان ومن ضمنها التعذيب والاختفاء والقتل خارج القانون والاحتجاز». وقالت المنظمة انه بالرغم من توقيع البحرين على اتفاقية منع التعذيب ورفع حظرها عن المادة ٢٠ من تلك الاتفاقية فقد استمرت ممارسة التعذيب على نطاق واسع في السجون البحرينية. وحسب ما قالته المنظمة فقد اتضح ان مبادرات الامير في هذا الجانب اقل مما كان متوقعا منه.

● وبرغم الشجب الدولي المتواصل لاجراءات محكمة امن الدولة السيئة الصيت فقد أمعنت العائلة الخليفية في فمع ابناء البحرين من خلالها. وقام جهاز التعذيب يوم السبت الماضي بسحب ثلاث مواطنات الى قاعة تلك المحكمة التي يرأسها قاض خليفي ووجهت لهن اتهامات باطلة بسبب مطالبتهن باعادة العمل بدستور البلاد. وهؤلاء النساء هن: ليدا احمد عيسى العريبي، ٢٧ من منطقة توبلي، حنان سلمان احمد حيدر، ٢١ من المنامة وسلوى حسن احمد حيدر، ٣٥ من منطقة الديه. وعقدت المحكمة بصورة سرية. وكانت المواطنات قد اعتقلن في العام ١٩٩٨ وعذبن بأساليب وحشية قبل اطلاق سراحهن بسبب الضغوط الداخلية والخارجية على آل خليفة.

● وفي اليوم نفسه قدم جهاز التعذيب مجموعة من المواطنين المسجونين ظلما وعدوانا الى المحكمة السيئة الصيت وهم: صادق قاسم، ٢٣، محمد الديهي، ٢٢، قاسم علي الديهي، ٢٣ (وهما شقيقا الشيخ حسين الديهي المعتقل منذ اكثر من اربع سنوات بدون تهمة او محاكمة)، محمد الجسر، ٣٣، سعيد الشيخ، ٣٢. وقدمت لهم جميعا تهم ملفقة اعدها جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون. ولم يعرف شيء بعد عن نتيجة المحاكمة التي عقدت كذلك بشكل سري. واكدت هذه المحاكم استمرار اسلوب الحكم القهري الذي انتهجه آل خليفة منذ احتلالهم البلاد قبل اكثر من مائتي عام.

يوميات البحرين في شهر ابريل ٢٠٠٠

١١ أبريل

● استمرت المناقشات في جنيف حول قضايا حقوق الانسان وذلك في الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. واستسخف حقوقيون دوليون ما قاله الممثل الدائم لحكومة البحرين عندما اعترض على مداخلة منظمة ليبريشن Liberation التي اتهمت فيها آل خليفة بممارسة التعذيب بحق ابناء البحرين. واستعمل الممثل البحريني حقه في الرد بشن هجوم شرس على المنظمة المذكورة قائلا ان هدفها تشويه صورة الحكومة، ولكنه فشل في تفنيد ما قالته المنظمة. وادعى ان ممارسة التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون. وتحداه حقوقيون دوليون ان يعاقب مجرمي التعذيب ابتداء بهندرسون مرورا بدونالد برايان وصولا الى عادل فليفل. وما يزال هذا التحدي قائما حتى الآن. وكانت راديكا كوماراسوامي، الخبيرة حول شؤون المرأة قد تطرقت الى اساءة معاملة المرأة في عدد من بلدان العالم من بينها البحرين وافغانستان. اما ممثل الحكومة السويسرية، جين دانيال فيغني فقد عبر عن ارتياحه من عمل مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي وأمله بأن تتعاون الدول مع هذه المجموعة. وقال ان مجموعة العمل استطاعت زيارة اندونيسيا وتيمور الشرقية وقامت باتصالات عديدة مع الحكومة الاسرائيلية حول سجن الخيام في جنوب لبنان، و «لكنها مع الاسف لم تستطع زيارة البحرين».

● وفي المحرق، وجّه السيد طالب شويطر، خطيب مسجد الغلوي بمدينة المحرق يوم الجمعة الماضية انتقادا شديدا ضد ممارسات الحكومة المتمثلة بالقيام بأنشطة «لا تعود بالنفع والفائدة على الشعب» حسب تعبيره. وخص بالذكر فعاليات مهرجان السينما وبطولة البحرين الاولى لسباق السيارات وبطولة البحرين الدولية الاولى لسباق القدرة (سباق الخيل). وقال السيد شويطر ان هذه الفعاليات جاءت باوامر من زعماء العهد الجديد. وذكر الخطيب ان الشعب يناضل من اجل لقمة العيش في حين ينتشر الاسراف والبذخ في امور لا تعود بالفائدة على الشعب.

● وعلى صعيد آخر اصدر الامير القرار رقم ١٠ باعادة تنظيم وزارة العدل والشؤن الاسلامية بدون ان ينص القرار على اية خطوة لتأمين استقلال القضاء. وأبقى القرار الاميري شؤون القضاء ومركز احمد الفاتح تابعين لوزير العدل والشؤون ا لاسلامية، الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة.. وقد رفضت الحكومة حتى الآن السماح باستقلال القضاء، وأبقته طوال العقود الماضية بيد احد افراد العائلة الحاكمة.

● نشرت صحيفة «القدس العربي» اليومية الصادرة في لندن في عددها يوم امس مقالا مهما للاستاذ احمد الذوادي بعنوان: «ماذا يعني منح هذا الرجل أعلى وسام في الدولة؟ الخدمة الجليلة التي قدمها هندرسون للبحرين هي الفجوة الواسعة بين الحكم والشعب». وجاء في المقال في البداية وصف للدور الذي لعبه هندرسون في بداية عهده وانتهاجه سياسة القمع التي راح ضحيها عشرات المواطنين وآلاف المعتقلين والمبعدين. وقال ان «هندرسون شخصيا وراء كل ما هو معاد للانسان وحقوقه وهو المهندس المباشر لكل التشريعات والقوانين التعسفية والخارقة للدستور والمنتهكة لحقوق الانسان بدءا بقانون امن الدولة سيء الصيت مرورا بقانون العقوبات وتعديلاته وقانون الاندية والجمعيات وقانون المطبوعات والنشر». اما الهدوء الحالي فقد وصفه الكاتب بانه «هدوء هش ومصطنع يخفي وراءه حقائق الاوضاع المرة، انه هدوء شبيه بالجمر الكامن تحت الرماد تشعله نسمة الهواء من جديد». واعتبر الكاتب تكريم هندرسون «امعانا في هذا النهج المقيت والمرفوض ضمن مجتمع البحرين والمجتمع الدولي... وما نخشاه ان يكون اعلانا او رسالة بان اجهزة القمع مستمرة في اداء مهامها» واعتبر ذلك «نذير شؤم .. ليس فقط بتقريغ توجهات الامير من محتواها وانما بطيها والعودة الى السيرة الاولى».

١٢ أبريل

● تعرض الشيخ علي بن احمد الجدحفصي في الايام القليلة الماضية للاعتقال التعسفي مرات عديدة وتهديدات متواصلة لم تتوقف من قبل جهاز التعذيب. فقد اعتقل صباح يوم الاحد الما ضي (١٢ أبريل) وأفرج عنه في وقت متأخر من ذلك اليوم. واعتقل يوم امس الاول ولم يفرج عنه الا في ساعة متأخرة من الليل. وخلال فترات الاعتقال تعرض الشيخ لتهديدات باعادة الاعتقال والتعذيب اذا لم يتوقف عن انشطته الاجتماعية والدينية. وكان الشيخ قد اعتقل في يناير ١٩٩٦ ولم يفرج عنه الا العام الماضي اي بعد اكثر من ثلاث سنوات متواصلة بدون تهمة او محاكمة. وهناك خشية كبيرة من اعادة اعتقاله بشكل دائم كما حدث للاستاذ عبد الوهاب حسين. وناشدت المعارضة الجهات الحقوقية والشخصيات السياسية النافذة التدخل لوقف ملاحقة الشيخ علي بن احمد الجدحفصي واحترام حقوقه المدنية والسياسية. كما طالبت باطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والشيخ علي عاشور المعتقلين جميعا منذ اكثر من اربع سنوات بدون تهمة او محاكمة.

■ وفي جنيف قام الناشطون الحقوقيون البحرينيون باطلاع الجهات المعنية على ما يجري من قمع متواصل في البلاد من اعتقالات وتعذيب وابعاد. وبرزت جريمة الابعاد القسري للمواطن الشيخ حسين الطويل الذي أبعد الاسبوع الماضي من البلاد لدى عودته اليها. وقد عومل بطرق غير لائقة على مدى الـ ٢٤ ساعة التي قضاها في المطار. وعلم ان البريطاني ديفيد داربي، مسؤول جهاز التعذيب بمنطقة المطار، مسؤول بشكل مباشر عن جرائم ابعاد المواطنين من بلادهم بالتنسيق مع دونالد برايان وايان هندرسون ورئيس الوزراء.

● ومن جهة اخرى استقبلت تصريحات الامير في حفل توزيع جوائز سباق القدرة الاسبوع الماضي بانزعاج شديد عندما أعاد الى الاذهان قصة الاحتلال الخليفي لجزر البحرين. ففي معرض حديثه عن الخيول العربية قال لضيوفه: «مرحبا بكم جميعا في جزر اللؤلؤ الأصيل التي هي ايضا موطن الدانات الاصيلة من فصائل الخيل العربية التي حافظنا على نقاء سلالتها العربية على مدى ثلاثمائة عام منذ ان قامت هذه المملكة الخليفية العربية في هذه الربوع والجزر». وينظر شعب البحرين بتشاؤم الى مثل هذه التصريحات التي تستفز مشاعرهم خصوصا مع استمرار قمع هذه العائلة لشعب البحرين بجميع فئاته. وقد شهدت البلاد خلال الاثني عشر شهرا الماضية عودة الى نمط الحكم الخليفي القديم حيث وزعت البلاد الى مناطق يقتسم السيطرة عليها افراد آل خليفة. كما وزعت المناصب القيادية في البلاد على أبناء العائلة الحكمة بينما تم تجاهل ابناء البحرين.

● وبعد يوم واحد من صدور المرسوم الاميري بقانون باعادة تنظيم وزارة العدل والشؤون الاسلامية أقر مجلس الشورى الذي عيّن رئيس الوزراء جميع اعضائه قرارا حكوميا بانشاء المجلس الاعلى للقضاء. ويكرس هذان التطوران سلطة القضاء بيدي وزير العدل ويجعل القضاء تابعا بشكل مباشر لرئيس الوزراء. وهذا انتهاك واضح للدستور الذي ينص على مبدأ فصل السلطات. وجاء المرسوم الاميري في ظل غياب العمل بدستور البلاد وغياب السلطة التشريعية، حيث استمرت البلاد على مدى ربع القرن الماضي محكومة بالمراسيم الاميرية من جهة وقرارات رئيس الوزراء من جهة اخرى.

● ويسود البلاد هذه الايام جو من الترقب مع اقتراب يوم العاشوراء الذي يتم احياؤه في البلاد منذ مئات السنين تعبيرا عن رفض الاستبداد والظلم. وكثيرا ما تدخل جهاز التعذيب لاستفزاز المشاركين في هذه الممارسة الدينية، منتهكا بذلك دستور البلاد الذي يسمح للمواطنين بممارسة شعائرهم الدينية وفق العادات المرعية.

١٤ أبريل

● يسود البلاد حالة من الترقب عشية يوم العاشوراء الذي يصادف غدا وذلك بسبب الخوف من قيام قوات الشغب والتعذيب الاجنبية باعتداء على المسيرات الدينية التقليدية. وقد تواجدت هذه القوات بالقرب من مسارات المواكب الدينية في الليالي السابقة وكثفت تواجدها في شوارع العاصمة بانتظار ذروة هذه المسيرات غدا. وبسبب استمرار التوتر السياسي في البلاد ومشاعر الغضب في نفوس الموطنين بسبب تغييب ابنائهم في غياهب السجون، فان احتمالات انفجار الغضب الشعبي في حالة حدوث اي عدوان حكومي على المواطنين واردة.

● ومن جانب آخر علم ان محاكمة النساء الثلاث التي عقدت الاسبوع الماضي تأجلت حتى ١٣ مايو المقبل. وكانت العائلة الخليفية قد وجهت للنساء تهما جنائية بسبب مطالبتهن باعادة ا لعمل بدستور البلاد، بينما نفت النساء امام المحكمة التي يرأسها قاض خليفي تلك التهم. وعلى الفور اعلن القاضي تأجيل المحاكمة التي عقدت بصورة سرية.

● وفي تطور خطير تواجدت قوات الامن المدنية والعسكرية بمجسد الغاوي بالمحرق خلال صلاة الجمعة هذا اليوم لمراقبة خطيب المسجد السيد طالب شويطر. فبعد خطبته الاسبوع الماضي التي شجب فيها ظاهرة البذخ والانفاق على فعاليات ذات طابع ترفي مع استمرار ظاهرة الفقر في البلاد قام جهاز التعذيب الخليفي باستدعائه عن طريق وزارة العدل والمحافظ الخليفي للمحرق ووجهت له تهديدات بالاعتقال والتعذيب اذا كرر انتقاداته لرموز الحكم. وفي الوقت نفسه تطرق الخطيب صلاح الجودر في خطبته هذا اليوم بمسجد عثمان بن عفان بالمحرق الى القرارات الحكومية الاخيرة بشأن جهاز القضاء. وانتقد الخطيب الذي هو عضو كذلك بجمعية التربية الاسلامية وخطيب الجمعة بالمسجد المذكور تدخل الحكومة في شؤون القضاء ومنعها استقلاليته وابقاءه طوال العقود الماضية بأيدي العائلة الخليفية الحاكمة. وانتقد بشكل خاص المرسوم الاميري الاخير رقم ١٠ باعادة تنظيم وزارة العدل حيث ستسلم المناصب المتقدمة فيها الى افراد من آل خليفة.

● ونشرت صحيفة «القدس العربي» التي تصدر يوميا في لندن مقالا في عددها هذا اليوم بعنوان: «المطلب الدستوري ليس جريمة تتطلب الاستغفار وابداء الندم في وسائل الاعلام». وتركز المقال حول اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين بعد ساعة واحدة من اطلاق سراحه، الامر الذي اعتبره الكاتب «لغزا محيرا»، خصوصا انه جاء «بعد ما يزيد على اربع سنوات من الاعتقال التعسفي بموجب قانون امن الدولة لمخالفته مواد الدستور وانتهاكاته الفاضحة والمستنكرة محليا ودوليا لحقوق الانسان». واضاف: «انه بعد مدة التوقيف تلك اتضح لمحكمة امن الدولة وهي محكمة غير دستورية ومستنكرة محليا ودوليا شأنها شأن القانون الذي تطبقه، ومنه تستمد اسمها ان ملفه خال من اية تهم تستدعي من حيث المبدأ اعتقاله». واشا ر الى ظروف تشكيل تلك المحكمة بعد صدور القرار الاميري في ١٩٧٥ بتعليق حوالي ٣٢ مادة من مواد من الدستور واعتبر ان ذلك القرار ادى الى «افراغ الدستور من مضمومنه حتي اصبح هيكلا مكانه المتحف». واستمر الكاتب في توصيف هزال مسرحية اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين، وقال: «من المعروف عن وزارة الداخلية انها لا تقيم وزنا للاحكام القضائية ولا تمتثل لها في حالة تبرئة اي متهم سياسي، وهي حالة طالما اشتكى منها المحامون وتحدثوا عنها، وترفض بتحد على مسمع ومرأى من القضاة والمحامين في ساحة المحكمة ووضح النهار، وتصر على مواصلة اعتقال المتهم رغم تبرئة المحكمة له، وهو تصرف لا شك انه يسيء اساءة بالغة الى كرامة القضاة ومهنة القضاء». واختتم المقال بالقول: «ان نشر الف صروة لمستغفرين وتائبين ان طوعا وان كرها لا يؤثر بقليل او كثير على المطلب الدستوري الذي سيظل مشتعلا ومتوهجا في قلوب الجماهير، ذلك ان المطلب الدستوري شرف يعلو فوق كل مطلب ويجب الدفاع عنه بكل الوسائل الديمقراطية السلمية المتحضرة، وانه مطلب ترعاه وتسنده كل الحكومات الديمقراطية التي تحترم حقوق الانسان وهيئات دولية في الامم المتحدة وليس جريمة تتطلب الاستغفار وابداء الندم على صفحات الصحف.

● ومن جهة اخرى أصدر الدكتور عبد الهادي خلف كتابا مهما باللغة الانجليزية بعنوان: المهمة التي لم تكتمل: سياسة شائكة تواجه بناء الدولة الحديثة في البحرين» ويبحث الكتاب عملية بناء الدولة الحديثة في البحرين ودور القوى الاجتماعية في مراحل البناء. ويعتمد المؤلف على تحليل الحوادث الموثقة بدون الدخول في تفصيلات طويلة. ويؤكد ان دور العائلة الحاكمة يواجه ويدمر محاولات تشكيل الدولة الوطنية على اساس يشمل مختلف مكونات المجتمع البحريني. ويفتح المؤلف بابا جديدا في البحث العلمي حول البحرين عندما يخالف وجهة النظر القائلة بان الخلاف المذهبي كان احدعوامل عدم تكوين الدولة الحديثة القائمة على المؤسسات التمثيلية، ويطرح انه في فئة اجتماعية هناك تركيبات وطبقات وعقيدات قائمة على الوجاهة والثروة، والوراثة وغيرها. وهي التي تساهم في اعاقة تكوين الدولة الحديثة، والعائلة الحاكمة تستفيد وتعزز هذه التركيبة المعقدة داخل جميع الفئات الاحتماعية لمواجهة تكوين الدولة الوطنية.

١٧ أبريل

● شارك عشرات الآلاف من المواطنين في الايام القليلة الماضية في مسيرات دينية عملاقة بمناسبة موسم العاشوراء الذي يعتبرونه محطة تاريخية تتكرر سنوياً على طريق النضال ضد الظلم والاستبداد. وشهدت المنامة يوم امس الاول مسيرات كبيرة شارك فيها المواطنون رافعين هتافاتهم المعتادة التي تنطوي على رفض الظلم. وخرجت في وقت لاحق من اليوم نفسه مسيرات في السنابس والدراز حاول المشاركون فيها التعبير عن مشاعرهم بالاشارة بدلا من الافصاح وذلك لعدم اعطاء المبرر لجهاز التعذيب لشن عدوان على تلك الفعاليات. ولكن شوهدت استعدادات كبيرة للتعبير الواضح عن مشاعر المواطنين في عدد من المناطق. ففي الديه غطت صور الرموز الشعبية جدران المنطقة. وكان الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته هم الحاضرين الغائبين من خلال صورهم والشعارات الكثيفة التي تطالب باطلاق سراحهم من غرف التعذيب الخليفية. كان

يوميات البحرين في شهر ابريل ٢٠٠٠

ذلك واضحا بمنطقة الديه التي انتشرت على جدرانها كذلك صور الشهداء الابرار. وأثارت صورة الاستاذ عبد الوهاب حسين وهو مغلل بالقيود خلف القضبان مشاعر المواطنين الذين يشعرون باستمرار الظلامة على ايدي النظام القمعي. اما بمنطقة المالكية فقد علقت صور للرموز الشعبية وكتبت شعارات وطنية تطالب بالاصلاح السياسي.

● ومن جهة اخرى اصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانين مهمين حول الاعتقالات التعسفية. وتطرق الاول لاعتقال ٢٣ شخصا بشكل تعسفي. وجاء في البيان: «في ٢٢ مارس ٢٠٠٠ هاجمت مجموعة من المرتزقة منطقة كرزكان واعتقلت بشكل تعسفي ستة اشخاص من بينهم طفل: جعفر محمد حسن، ٢٥، باسم ابراهيم يعقوب، ١٨، طه جاسم مكي، ١٨، محمد مهدي، ١٨، ومحمد صالح خلف، ١٨. وذكرت اسماء الاشخاص الآخرين الذين اعتقلوا في تلك الفترة بمناطق الديه وبوري والدراز. وقالت كذلك ان مواطنا آخر من كرزكان وهو عبد الله صالح، ٣٢، تعرض لاعتداء وحشي من قبل قوات الامن بدون مبرر. وطالب البيان بمناشدة السلطات البحرينية بضمان سلامة هؤلاء واطلاق سراحهم في غياب اية تهمة قانونية والتحقيق في هذه الحوادث ووقف الاعتقال التعسفي واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

● وفي بيان آخر قالت المنظمة ان عددا من الاطفال اعتقل الشهر الماضي، قائلة: «في ٢٢ مارس ٢٠٠٠ هاجمت قوات الامن منطقة كرزكان واعتقلت بشكل تعسفي ستة اشخاص من بينهم محمد باقر المعراج، ١٧. ومن منطقة بوري اعتقلت في الفترة نفسها كلا من : آلسيد هاشم عدنان يوسف، ١٥، حسن عبد الله ابراهيم، ١٥، عباس احمد عيسى، ١٦، يوسف محمد العالي، ١٦، محمد علي سلمان، ١٧. و من منطقة بوري اعتقل كل من: محمد الحجيري، ١٧، محمد حبيب. ١٦. وكررت المنظمة مطالبتها حكومة البحرين باطلاق سراح هؤلاء الاطفال ووقف الاعتقال التعسفي واحترام حقوق الانسان.

● وفي جنيف استمرت المناقشات حول اوضاع حقوق الانسان في العالم وذلك في اطار الدورة الـ ٥٦ للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. ومارس الناشطون الحقوقيون البحرينيون دفاعهم عن ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي في البحرين. ومنذ ابتداء الدورة كان هناك وفد من لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين قدّم أدلة دامغة للجهات الحقوقية الدولية حول استمرار القمع السلطوي بحق المواطنين والانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان. وقام السيد عبد النبي العكري، ممثل اللجنة، بالاتصال بالجهات الحقوقية وتقديم التقارير الموثقة لها. وكان وجود عبد العزيز عطية الله آل خليفة، عضو لجنة التعذيب الحكومية، قد أثار حفيظة الكثيرين خصوصا بعد ان اتضح دوره في تعذيب مواطنين ومشاركته الشخصية في الاشراف على جلسات تعذيب كثيرة. وشجب حقوقيون دوليون حضوره في اجتماع دولي حول حقوق الانسان.

١٨ أبريل

● وجّه الاعلام الحر صفعة قوية لجهاز التعذيب الخليفي عندما نشرت صحيفة «لا كورييز Le Courier» السويسرية في عددها الصادر في ١٥ أبريل مقالا بعنوان: معذب يشارك في لجنة حقوق الانسان». وجاء في المقال: «برغم كل الجهود التي قام بها لاخفاء هويته كان حضور الرجل واضحا في المحفل الذي يضم آلاف المبعوثين. اننا نتحدث هنا عن عضو وفد البحرين، الشيخ عبد العزيز عطية الله آل خليفة، محافظ العاصمة المنامة وقريب الامير الحاكم». ووصفته بـ «الرئيس السابق للجنة الامنية في الدولة ومعروف انه معذب بارز».وقالت ان لجنة الدفاع عن حقوق الانسان البحرينية تعرفت على عطية الله الذي لم يذكر اسمه علنا ضمن الوفد الحكومي. ونقلت الصحيفة عن السيد جو ستورك، مدير قسم الشرق الاوسط بمنظمة هيومن رايتس ووج (لجنة مراقبة حقوق الانسان) ومقرها واشنطن قوله بان حضور الشيخ عبد العزيز عطية الله آل خليفة، ضمن وفد البحرين الرسمي الى لجنة حقوق الانسان هذا العام هو «تعدّ كبير على الامم المتحدة وعلى كل ضحايا انتهاكات حقوق الانسان في العالم أجمع». ونسب المقال الى احد اعضاء الوفد الامريكي الرسمي لدى لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة قوله ان الوفد الامريكي لدى اللجنة، أعطيت لاعضائه اوامر صارمة بتجنب اي اتصال مع الشيخ عبد العزيز عطية الله آل خليفة»، واضاف المقال: «حتى القوى العظمى مجبرة على التحفظ ولو اثناء دورة اللجنة على الاقل تجاه هذا الشخص». ونشرت الصحيفة صورة للمعذب عطية الله جالسا في المقعد المخصص لدولة البحرين.

● وفي جنيف ايضا تم الكشف عن ممارسة غير شريفة قام بها احمد الحداد، ممثل البحرين الدائم لدى الامم المتحدة في جنيف. وقال شهود عيان انهم رأوا الحداد وهو يسرق نسخا من المقال المذكور كانت معروضة خارج قاعة الاجتماعات. وجاءت جريمة السرقة برغم تحذير وجهه احد المسؤولين الدوليين الى المسؤول البحريني بعدم القيام بذلك. ولم تمض سوى دقائق بعد التحذير حتى اختفت جميع النسخ. وكانت تلك النسخ معروضة على طاولة مخصصة للمنظمات غير الحكومية. وأصيب الحقوقيون الدوليون بدهشة كبيرة لدى اطلاعهم على تلك الجريمة، ورأوا فيها دليلا دامغا على سياسة مصادرة حرية التعبير من قبل نظام الحكم الخليفي في البحرين.

● ومن جهة اخرى شنت قوات التعذيب الخليفية عدوانا على منطقة الديه في اطار سياسة العقاب الجماعي الذي تمارسه ضد ابناء البحرين. جاء ذلك بعد ظهور شعارات مكثفة في المنطقة تطالب باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح المعتقلين وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته. ويخشى الناشطون الحقوقيون من موجة اعتقالات جديدة هذه الايام بعد انتهاء موسم العاشوراء.

● وعلى صعيد آخر عبّر العديد من المواطنين البحرينيين المحرومين من الجنسية عن حالتهم المأساوية بشكل أجج المشاعر وأحزن القلوب. جاء ذلك عبر مكالمات هاتفية لمحطة تلفزيون البحرين خلال عرضه الليلة الماضية برنامجا بعنوان: «المواطنة والهجرة» نوقشت فيه مسألة التجنيس وحق المواطنين في الحصول على الجنسية وجواز السفر. وتلقى المخرجون عشرات المكالمات من ضحايا التمييز العنصري الذي مارسته الحكومة ضد فئة واسعة من المواطنين مضى على وجودهم مع أسلافهم في البحرين عشرات السنين. هذا في الوقت الذي يتم فيه تجنيس المرتزقة الاجانب الذين يستقدمهم رئيس الوزراء للاعتداء على ابناء البحرين. ووجهت المحامية لولوة العوضي لوما لمسؤولي الهجرة والجوازات بعدم امتثالهم لقرارات اعلن عنها لتجنيس ابناء البحرين. ولكن محمد البنعلي، المسؤول بتلك الدائرة طرح اسبابا واهية لذلك التلكؤ. ورأى المراقبون ان الحكومة اطلقت تصريحاتها التي أقرّت فيها بحق ابناء البحرين في الجنسية وذلك قبيل انعقاد اجتماعات لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف وذلك في اطار سياسات التشويش على المجتمع الدولي ومنظماته.

٢٠ أبريل

● قالت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين في بيان لها أصدرته في العاصمة السويسرية ان اللجنة الحكومية البحرينية لحقوق الانسان «تستخدم لاهداف دعائية». جاء ذلك بعد ان ألقى سمير رجب، رئيس اللجنة المعين كلمة باسم اللجنة الحكومية في الدورة الحالية للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة اعتبرت دعاية رخيصة لجهاز التعذيب البحريني. وذكر البيان ان سمير رجب «استخدم سابقا من قبل الحكومة للسيطرة على جمعية المحامين حيث كان واحدا من اعضاء الهيئة الادارية المعينة من قبل الحكومة بعد حل الهيئة الادارية المنتخبة في فبراير ١٩٩٨». وقالت ان الحكومة كافأته «بتعيينه عضوا بمجلس الشورى ولاحقا رئيسا للجنة المذكورة». واكدت ان اللجنة «تحت السيطرة المباشرة لوزير الاعلام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، محمد المطوع، الذراع اليمني لرئيس الوزراء». وقال البيان انه في الوقت الذي اتصلت فيه اللجنة المذكورة بالمنظمات العربية والدولية فقد رفضت حتى الرد على رسائل منظمتي حقوق الانسان البحرينيتين المضطرتين للعمل في المنفى. وذكرت اللجنة امثلة على ذلك فقالت: «ارسلت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين مذكرة الى اللجنة حول المنفيين البحرينيين لكنها رفضت دراسة المذكرة، وتقدم الكثير من المواطنين الى اللجنة يطلبون منها معالجة مشكلة المعتقلين والمنفيين السياسيين ولكن بدون نتيجة». وكان رئيس اللجنة قد رفض دعوة نادي العروبة للمشاركة في ندوة حول دور اللجنة بعد عرضه المخيب للآمال في نادي الخريجين». وأنهت اللجنة بيانها قائلة: «ان المحك امام الحكومة هو الترخيص لمنظمات غير حكومية مستقلة لحقوق الانسان».

● وكان سمير رجب قد ألقى كلمة قصيرة استسخفها الحاضرون لانها اقتصرت على المديح والاطراء للحكومة ولم تذكر انجازا واحدا حقيقيا في مجال حقوق الانسان. واكد حقوقيون عديدون انطباعهم بان اللجنة شكلت للدفاع عن الحكومة وليس عن ضحايا التعذيب.

● وذكرت مصادر مطلعة ان اجواء العائلة الخليفية تلبدت بالتشاؤم بعد نشر مقالة في صحيفة سويسرية تنتقد السماح لعبد العزيز عطية الله آل خليفة، عضو لجنة التعذيب، بحضور دورة لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف. وعلم ان سفارة البحرين اصيبت بالذهول الشديد حيث تبين فشلها في التأثير على الاعلام السويسري برغم الاموال الهائلة التي تنفقها في مجال التشويش الاعلامي. ويتوقع المراقبون استمرار متابعة تحركات الجلادين الذين يعذبون ابناء البحرين خصوصا بعد ان توفرت ادلة دامغة تدين عددا من هؤلاء بارتكاب جرائم ضد الانسانية. وشعر المواطنون بالارتياح العام للموقف الدولي الداعم لنضال شعب البحرين وخصوصا مداخلات المنظمات غير الحكومية وتقارير المقررين الخاصين ومواقف الاتحاد الاوروبي والاتحاد السويسري ازاء استمرار الحكومة في منع زيارة وفد من مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي.

● ومن جهة اخرى تضمن الكتاب السنوي الذي تصدره موسوعة «بريتانيكا» معلومات سريعة حول الوضع في البحرين. وجاء في ذلك خبر وفاة الشيخ عيسى في ٦ مارس ١٩٩٩، واستلام ابنه الشيخ حمد مقاليد الامور. وتضمن العرض اشارة الى ان «الوضع الامني بقي هشا خلال ١٩٩٩ برغم وعود الامير الجديد بالانفراج السياسي والاصلاح». وجاء فيه ايضا خبر اطلاق بعض المعتقلين ولكنه اكد ان هناك ما يقرب من ١٠٠٠ سجين آخرين. وبرغم اطلاق سراح الشيخ الجمري فقد بقي المواطنون متمسكين بمطلبهم الدستوري. كما اشار الى تحسن العلاقات بين البحرين وايران.

● وعلى صعيد آخر تفيد المؤشرات بتصاعد الغضب الشعبي ازاء استمرار اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع وبقية السجناء السياسيين. كما تفيد بان الموقف الشعبي قد يتفجر اذا استمرت الحكومة في اعتقال الاستاذ عبد الوهاب، وان تلك الجريمة أقنعت الجميع بضرورة التحرك المتواصل لفرض حالة التغيير المطلوبة. ويتوقع ايضا ان تتحول جريمة الاعتقال هذه الى قضية وطنية خصوصا ان الاستاذ عبد الوهاب عضو بلجنة العريضة الشعبية.

٢٤ أبريل

● تواصلت ردود الفعل بعد المقال الذي نشرته صحيفة «لا كوريير» السويسرية الاسبوع الماضي والذي كشفت فيه هوية المعذب المعروف عبد العزيز عطية الله آل خليفة. وذكرت الانباء ان الجهود الدولية للاحقة المجرمين ضد الانسانية التابعين لنظام الحكم في البحرين سوف تتكثف في الفترة القادمة، وان ملفاتهم سوف توضع امام الجهات الدولية المعنية لاتخاذ ما يلزم من قرارات. وواصل ناشطو حقوق الانسان البحرينيون متابعتهم للمف التعذيب في البحرين وطلبوا من الضحايا الاستمرار في توثيق معاناتهم. وطلبوا على وجه التحديد افادات اضافية من الضحايا حول دور عطية الله في الاشراف على جلسات التعذيب او اقرار ممارسات التعذيب الذي قامت به لجنة التعذيب التي ترأسها شخصيا في الفترة التي تلت انفجار الانتفاضة الشعبية.

● ومن جهة اخرى علم ان مشروع تعيين المخاتير في المناطق المختلفة اصيب بالتعثر بعد كشف هوية «المحافظين» الذين تم تعيينهم وفي مقدمتهم عبد العزيز عطية الله آل خليفة وعبد الرحمن بن صقر آل خليفة، تلك الهوية المرتبطة بجهاز التعذيب مباشرة. وحذرت المعارضة المواطنين من السماح لانفسهم بالانتماء الى جهاز التعذيب عبر وظائف وهمية اصطنعت لتوسيع جهاز التجسس والتعذيب التابع لرئيس الوزراء، وحذرتهم من ان يصبحوا مخبرين لدى جهاز التعذيب ضد ابناء وطنهم. وعلم ان عددا من المواطنين الشرفاء رفض العمل في وظيفة «المختار» لانها مهنة وضيعة تهدف لتمزيق النسيج الاجتماعي في البلاد وذلك بضرب المواطنين بعضهم ببعض. فهذه الوظيفة ليست سوى عمل استخباراتي يخدم آل خليفة وحدهم ولا يعود بالفائدة على احد. ويعتبر المواطنون هؤلاء المخاتير «نواطير» برواتب مرتفعة. وعلق احد المراقبين قائلا: «اذا كانت لجنة حقوق الانسان التي عينت بمجلس الشورى قد تحولت الى اداة للدفاع عن جهاز التعذيب امام المحافل الدولية كما فعل سمير رجب الاسبوع الماضي، فان نظام المحافظات الاوضح ارتباطا بوزارة الداخلية نظام استخباراتي واضح المعالم والاهداف، وان من يرتبط به سوف يمارس التجسس الاجتماعي على ابناء قومه لخدمة قبيلة مستبدة».

يتحدى الصمت ويكسر جدار العزلة

قال لي صاحبي وهو يقلب كفيه حزينا: عجبا لمن خلع رداء الصدق وتعمم بالدجل والكذب، وتبا لمن تراجع عن انسانيته وتسابق مع البهائم في تحقيق مبتغى احشائها. قلت له: وماذا قصدت؟ تنهنه قليلا وهز رأسه متثاقلا عن الكلام وتمتم قائلا: عشت ردحا من عمري أنظر في احوال الناس في جزيرة صغيرة باحثا عن نمط عيشهم وما يدور في خلدهم، فاذا بي أعيش دوامة من الالم لا تتوقف، وشعورا من القنوط لا يتجدد، وبعد ما جرى أيطيب لمواطن كريم عيش؟ ذهبت زائرا يوما لاحدى الامهات فاستقبلتني بابتسامة فيها شيء من القنوط، وبدأت على الفور تروي قصة حياة غريبة. قالت لي وهي التي انتحل جسدها من الهم والحزن: اليك قصتي يا هذا، ففيها من العجب الشيء الكثير. عندما تزوجت والد عيالي لم أهنأ طويلا بذلك الاقتران. فما هي الا بضعة شهور حتى سيق شريك عمري الى الزنزانة بدون سؤال او جواب. سألت عن سبب ذلك فقيل لي: لقد سمعه شرطي ذات يوم وهو يترنم بنشيد سمعه من احدى الاذاعات العربية فيه ما يوحي بالثورة والتمرد. وقيل انه شوهد وهو يقرأ منشورا كتبه رفاقه في المدرسة. لقد قضيت شهر العسل في محنة شديدة بانتظار قدومه من السجن، وأطلت الانتظار حتى اخذ اليأس مني مأخذه، وكنت حاملا بباكورة الابناء. وعندما وضعت احمد شعرنا معا باليتم. كبر الطفل وترعرع، وما ان استطاع النطق حتى ألح في السؤال عن ابيه واين هو؟ وكانت نياط قلبي تتقطع وانا أحاول الاجابة غير المنطقية على تساؤلاته. فماذا أقول؟ غيبته غياهب السجون؟ اختطفه الجلاوزة في بطن الليل؟ حكم الامير بسجنه؟ وهل يفهم الطفل معنى ان يسجن الانسان بدون ذنب؟

كانت أذناي تصغيان بلهفة، وقلبي يخفق بالظلامة. فهل عشنا لنقضي نصف عمرنا وراء القضبان؟ طلبت من صاحبي الاستمرار في حديثه، فقال: توقفت السيدة عن الكلام بعد ان ادركها شيء من القلق على مستقبل الاطفال، مؤكدة ان الجدران في بلدها لها آذان، وانها لا تستطيع البوح بكل ما لديها. وبعد قليل تواصلت القصة: بعد سبعة اعوام رجع شريك العمر واحتضن طفله الذي أكمل السادسة قبل ان يرى اباه. كانت انباء الناس تصك اسماعنا بشكل متواصل خصوصا ايام المحنة عندما يساق الابرياء الى الزنزانات. خرج الاستعمار من البلاد وحل محله ربائبه وصنائعه. كان شريك العمر جادا في متابعة اخبار ما يجري في البلاد، وعرفته مناضلا لا يهدأ له بال. كان يحمل قضيته في كل محفل ويتكلم بما في قلبه عندما يطمئن الى من حوله. وترعرع الطفل حتى اصبح يافعا، وكثيرا ما سألني عن سبب سجن والده فلم أحسن الجواب. وسبحان مقلب الاحوال، فما هي الا بضع سنوات حتى تغيرت اوضاع البلاد وازدادت سوءا، فانفجر الوضع من جديد، وبدأ عهد اكثر ظلما وانتقاصا لكرامة الانسان. وفي ذات يوم خرج احمد من المنزل مع بعض اصدقائه، ولم يعد. ولما قصصت اثره عرفت ان المحذور قد وقع وان احمد مقيد مع ابناء الحي لدى جهاز التعذيب. ذهبت مهرولة للبحث عنه فكان نصيبي الضرب والتهديد من قبل الجلاوزة. كان وجه كل منهم يوحي بالشر فكأن الدنيا اطبقت عليه فبان الثقل على وجهه.

حاولت في البداية اخفاء اخبار احمد عن ابيه، ولكن باءت محاولاتي المتكررة بالفشل مع استمرار القمع والتعذيب. اما ابو احمد فكانت له قصة اخرى. فما ان عرف باعتقال نجله حتى هرول الى الظالمين لاستعطافهم في امر ابنه. وبعد بضعة ايام وجدت ابا احمد يقلب طرفيه وسط النهار وكأنه على موعد مع احد. وما هي الا لحظات حتى هرعت مفرزة من الشرطة الى المنزل لاعتقاله، واذا بشريك العمر مليبا بثيابه وقد انهال الدم من كل جوارحه. ابو احمد ذاهب الى السجن للمرة الثانية، فما الذي استطيع فعله لمنع ذلك؟ قلبت الامور وانا محزونة القلب لعلي اهتدي الى ذلك فلم استطع. وعلمت ان ابناء وطني كلهم مهددون السجن والاعتقال ما لم ينهض الشعب نهضة رجل واحد. ولكن كيف ينهض شعب مكبل بالاغلال ومحاصر بالمرتزقة من كل جانب؟

احمد ووالده في السجن، والام المظلومة تستعد لزيارة الابن والزوج في يومين مختلفين. ما الذي فعله الوالد والولد حتى يصبح الاثنان رهينتين لدى الظالمين؟ أترى الاجيال تتوالى على غرف التعذيب بدون انقطاع؟ قالت المرأة الثكلى بأحب الناس اليها: رأيت في سجن زوجي مع فلذة كبدي ألما ليس فوقه ألم، ولكنه ايضا مفخرة ليس لها مثيل. عرفت من اصدقائه وجيراني ان ابا احمد مطلوب منذ زمن لانه رمز للصمود في بلد يسعى لاذلال قاطنيه. وها انذا اعيش المأساة المتكررة منذ يوم خطوبتنا. ما أشبه الليلة بالبارحة، وما أوهى حكم الحاكم الذي لا يصمد امام التساؤل والمحاسبة. في زمن انعدام الاخلاق والقيم يبقى ابو احمد وابنه رمزين للنظافة والطهر، ومعلمين بارزين في مسيرة هذا الشعب المعطاء. ظلامات تتوالى بدون توقف فكأن الكون امتلأ ظلما، لكن ذلك غير صحيح لان الكون لو مال عن توازنه لما بقي على الارض من ظهير. الصمود والتحدي والكرامة والكبرياء، كل ذلك من سمات المؤمنين الصالحين الذين لا يبغون عما عند الله بديلا، فهنيئا لهم وسوف يتحقق النصر على ايديهم بعون الله.

من صمودك نستلهم القوة

توقف قليلا ودعني أقبل منك الجبين
وأنشق من فيض عطر الإبا نفحة الأولين
وأقرأ في وجنتيك سمات الألى الصالحين
وأسمع منك نشيد النضال بصوت حزين
فأنت على العهد رغم الطغاة وفيّ أمين
تمهل لننهل من فيض فكرك ماء معين
الى السجن تمشي وتأبى بأن تستكين
فانك بالقيد حرّ وان المعذب قنّ مهين
تحث الخطى نحو مجد برغم العنا والانين
وتسمع في عتمة الليل أنات شعب سجين
فتزداد شوقا اليه وحقدا على المجرمين
تقدم بربك فالنصر آت ولو بعد حين

ركبنا هوانا محبين للخير في العالمين
ونرفع للحق والعدل صوتا بلطف ولين
ولكن شيخ العتوب استشاط يسارا يمين
تمادى بظلم وعاث الفساد ونكل بالمؤمنين
طغى في البلاد فحل عليه عذاب مهين
ظننا الجديد سيأتي بخير ويقتلع المفسدين
ويصلح ما أفسد الدهر في ماضيات السنين
ولكن ليل العذاب استطال على العالمين
وعم البلاد ظلام ثقيل وحقد دفين
فيا رب عجّل بيوم الخلاص من الظالمين
وحرر أسارى اوال رجالا نساء بنين
وأبعِد عن الأرض رأس العذاب فبئس القرين

أربعة مجالات للعمل الوطني المشترك - التتمة من ص ١

بين ابناء الشعب للاستمرار في خوض المعركة الحقوقية التي هي احد مواقع المواجهة بين ابناء البحرين والعائلة الخليفية الحاكمة.

ولكي تحافظ المعارضة على قوتها فعليها خوض العمل المشترك في المجال الثقافي. ويلاحظ هنا غياب صوت المثقف البحريني ازاء ما يجري في البلاد. ومع ان ذلك مفهوم بسبب حدة القمع السلطوية فان الوضع الآن مهيأ للتعبير عن ظلامة الشعب عبر كتابة القصة والشعر والمسرحية. واذا كانت المشاركة الصريحة غير ممكنة فان اللجوء الى الرمز امر ممكن. فهناك من المعاناة الشخصية الشيء الكثير، وكلها يمثل دراما واسعة تصلح مادة للعطاء القصصي والمسرحي. فاذا كانت العائلة الحاكمة تسعى لفرض ثقافة ترتكز على البعد العائلي وتروج لدور مزعوم للعائلة الحاكمة في التنمية الفكرية والثقافية في البلاد فان عطاء الشعب ومعاناته عبر العقود يوفر تجربة انسانية فريدة في المنطقة تحقق للروائي والشاعر من الخيال الثقافي ما لا يوفره اي شيء آخر. ومطلوب من علماء الدين والخطباء وائمة المساجد المساهمة في مسيرة التوعية لتوضيح الحقائق وتحريك العواطف باتجاه التغيير. واذا كانت سياسة التأميم تهدف لمنع اية مساهمة شعبية في التوعية فان العقل البشري قادر على الاجتهاد وتجاوز القيود الرسمية المفروضة. واذا كان هناك من المثقفين من لا يدرك ابعاد المأساة التي تعرض لها المواطنون خصوصا في السنوات الاخيرة فليبادر للاتصال بضحايا السجن التعسفي والتعذيب ليستمع الى قصصهم، وسوف يجد الباب امامه مفتوحا للعطاء الكثير في العمل الفني الحديث.

وعلى المستوى الاجتماعي فان المعارضة مطالبة بالتصدي لمحاولات التطبيع التي تقوم بها الحكومة لطي صفحة المعاناة والانفتاح على رموز العائلة الحاكمة. والمعروف ان هناك سياسة رسمية تعتمد مبدأ «الخلفنة» وذلك بفرض ابناء ا لعائلة الحاكمة على الشعب في المواقع الادارية والسياسية المتقدمة، وتقسيم البلاد الى محافظات امنية تابعة لوزارة الداخلية. وفي هذه المحافظات تسند الى المحافظ، وهو شخص خليفي عادة، مهمة تشكيل تنظيم امني عبر تعيين مخاتير يعملون مخبرين لديه ومسؤولين عن الرقابة الاجتماعية على الشعب. هذه الخطوة الخطيرة يجب كشفها وافشالها لكي لا يصبح جهاز التعذيب قادرا على اختراق البنية الاجتماعية لشعب البحرين عبر افراد قلائل قبلوا لانفسهم القيام بهذا الدور القذر.

ان امام المعارضة البحرينية اليوم مهمات كبيرة يجب القيام بها لتحقيق الاهداف المشروعة، وهي اهداف تؤسس لمجتمع مدني يعيش المواطن فيه بقدر من الحرية والكرامة، وتخضع السلطات جميعا للرقابة الاجتماعية، ويتحول جهاز التعذيب الى مؤسسة تحقق امن الشعب وليس امن افراد آل خليفة وحدهم. انها مسؤولية تاريخية، وعلى الجميع المشاركة في القيام بها لكي تعيش الاجيال الحالية والقادمة حياة كريمة في ظل دولة القانون. انها مسيرة الآباء والاجداد فلا يفوتنا شرف اللحاق بها.